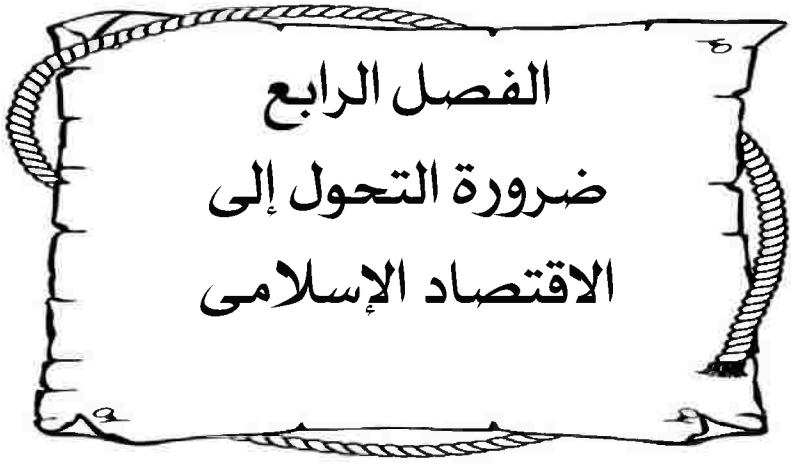
الفصل الرابع
ضرورة التحول إلى
الاقتصاد الإسلامى

الفصل الرابع
ضرورة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

إن الأمة الإسلامية أعزها الله بالإسلام وإذا ابتغت العزة في غيره أذلها الله، ومما لا شك فيه أن مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية أصبحت تشكل خطرا لابد له من حل جذري، والرجوع إلى المبادئ الإسلامية في تطبيق النظام الاقتصادي، شرط ضروري لبداية الانفراج، والتكتل والتكامل ضروري لاستفادة الأمة من اختلاف الثروات بينها، لمواجهة خطر التبعية الاقتصادية الذي يحمل الآن وجها آخر اسمه العولمة الاقتصادية، وسنحاول مناقشة هذه النقطة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أسباب التحول إلى الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: ضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المبحث الثالث: ضرورة العودة إلى النقود الإسلامية.

المبحث الرابع: تجربة ماليزيا الناجحة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول

أسباب التحول إلى الاقتصاد الإسلامي

بعد فشل نظريات التنمية المصدرة لدول العالم الثالث، وبعد الأزمة العالمية التي عصفت باقتصاد العالم، بات ضروريا على الدول الإسلامية أن ترجع إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي حتى تتمكن من الوقوف في وجه التبعية والعولمة الاقتصادية،

لا بد من معرفة موقف الإسلام من التبعية الاقتصادية والعولمة الاقتصادية حتى نبين ضرورة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي كمنهج ملائم لكل زمان ومكان ولكل البشرية باختلاف أديانهم.

فالإسلام يحرم أوجه التبعية الاقتصادية باختلافها، فعلى الأمة أن تستعيد مكانتها لأنها أمة لا يصلح حالها ولا ترتقي إلا بتطبيق مبادئ الإسلام.

ولمعالجة هذا المبحث نتطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: موقف الإسلام من التبعية الاقتصادية

المطلب الثاني: فشل الأنظمة الاقتصادية الوضعية في قيادة العالم

المطلب الثالث: الاقتصاد الإسلامي يحمي من الأزمات الاقتصادية

المطلب الرابع: إسهامات رابطة العالم الإسلامي في الدعوة إلى تبني الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول:
موقف الإسلام من التبعية الاقتصادية

سوف نحاول أن نعرض موقف الشريعة الإسلامية من التبعية الاقتصادية بوجهها التي عليه في عصرنا دون أن نخوض في الأحكام المختلفة الواردة في الشريعة والمتعلقة بالتعامل مع غير المسلمين، لما لا حاجة لنا به في موضوعنا حيث هدفنا أن نبين موقف الشريعة الإسلامية مما هو ظاهر عليه حال المسلمين من تبعية مفرطة للغرب في ظل ظروف واقعية ليس فيها شك، حيث الغلبة اليوم للغرب على المسلمين.

وقد حذرت الشريعة الإسلامية على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم من خطورة التبعية بكل أشكالها، والتي تؤدي إلى فقدان استقلال الشخصية على مستوى الأمة، مبينا أن هذه الخطورة قد تصل إلى درجة ذوبان الأمة وتلاشيها فيمن عداها من الأمم، وهذه التبعية التي تتنافى مع العقيدة والدين هي أسوأ القيود التي تتعارض مع الحرية التي تملي على الناس سلوكا يتنافى مع دينهم، وليس أدل على ذلك من حال الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر.

١- موقف الإسلام من الاقتراض من الدول الأجنبية: القرض في الاقتصاد الوضعي هو مبلغ من المال يمنحه مصرف تجاري بموجب سعر الفائدة، ويعاد هذا المال مع الزيادة المشروطة خلال فترة زمنية متفق عليها[١].

---

١ - سعيد عبود السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، ط١ ، دار المعارف، ، بغداد، ١٩٨٠، ص١٦٤، بتصرف.

فالقرض في الاقتصاد الوضعي مرتبط بسعر الفائدة، بينما لا يشترط في المقرض أن يكون بنكا تجاريا فهناك جهات أخرى تقدم قروضا بشروط أقل من البنوك التجارية.

والقرض في الشريعة الإسلامية هو **ما يعطيه المقرض من المال إرفاقاً بالمقترض ليرد إليه مثله دون اشتراط زيادة، ويطلق هذا اللفظ كما جاء في القرآن على المال الذي ينفق على المحتاجين طلباً لثواب الآخرة**، وهذا الأخير يقصد به المعونات في لغة عصرنا.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم قال: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه[1]، وكما أجاز الإسلام الاقتراض بين المسلمين أجازه حتى من غير المسلمين ما دام يخلو من مخالفة شرعية، كما ثبت في صحيح البخاري عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه أخبر أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسَقْاً لرجل من اليهود فاستنظره جابر فأبي أن ينظره، فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع إليه، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم اليهودي ليأخذ ثمر نخله بالفذ له فأبي، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم النخل

---

١ - الإمام زكي الدين عبد العظيم المنذري، الترغيب والترهيب، كتاب المعلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، الجزء الأول، ١٣٨٨هـ،ص٩٢.

فمشي فيها ثم قال لجابر "جُدَّ له فأْوف له الذي له فجده بعد ما رجع رسول الله فأوفاه ثلاثين وسقاً، وفضلت له سبعة عشر وسقاً"[1].

ومن الواضح أن القرض في الاقتصاد الإسلامي يختلف عنه في الاقتصاديات الوضعية، فبينما هو في الإسلام مصدر معونة دون مقابل، نجده في الاقتصاد الوضعي مصدر دخل، فالمال لا يولد مالا إلا إذا دخل في عملية إنتاج أو استثمار، إلا أن الاقتصاد الوضعي جعل المال يولد مالا، وهو ما يعرف بالربا، والربا في الاقتصاد الإسلامي محرم بشكل صريح، بل ويعتبر من كبائر الذنوب الماحقة للبركة، والجالبة للهلكة.

ويبدو واضحا وجليا بنصوص القرآن والسنة النبوية الشريفة تحريم الربا أخذا وعطاءًا، وقد تم التطرق إلى مضار الربا وموقف الإسلام منه في الفصل الثاني من هذا البحث، ومنه فإن الإسلام يحرم القروض الممنوحة من الأجانب إذا كانت تنطوي على شرط الربا، وهو الفائدة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على القروض الممنوحة للدول الإسلامية، والتي تؤكد كل الإحصائيات أنها السبب في تفاقم المديونية الخارجية للدول الإسلامية ودول العالم الثالث ككل، بل وهي الوبال الحقيقي على الاقتصاد العالمي ككل.

والواضح أن هذه القروض تفقد شروط الإعانة والرفق بالمقترض، لأنها تسعى إلى جعله يتخبط في الفائدة التي ترتفع بشكل مذهل، مما يجعل القرض يتضاعف أضعافا مضاعفة، وبدل فك ضيقة المقترض

---

١ - صحيح البخاري، كتاب الإستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب إذا قاص أو جازفه في مدين تمراً أو غيره، ج٢، ص ٧١٤.

يزداد ضيقا وفقرا وحاجة، ويصبح بذلك أسيرا لمقرضه يتحكم فيه كيفما شاء.

إن القروض الممنوحة من المؤسسات الدولية أثبتت أنها تهدف إلى إضعاف الشعوب و التحكم فيها وفي مصائرها وفق حاجات وأهداف الدول المتقدمة، وهي بذلك تشكل خطرا على الأمة الإسلامية، التي يشترط عليها الإسلام أن تكون قوية، وبدل أن تقترض تقرض، وان تبتعد عن الربا الذي يلحق محق البركة والهلاك .

إن هذه القروض محرمة شرعا لما تنطوي عليه من مخالفة صريحة لنصوص الشريعة الإسلامية، وما تنطوي عليه من إذلال وإهانة للأمة الإسلامية التي يشترط فيها القوة والعزة والأنفة.

أضف إلى ذلك فإن الإسلام يشترط على الدولة الإسلامية أن تراعي مصالح المسلمين قبل الإقبال على الاقتراض العام حتى وان كان الاقتراض موافقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، بحيث يكون الهدف من الاقتراض سد عجز حقيقي في ميزانية الدولة أو بهدف إقامة البنى الأساسية التي تقوم عليها مصالح البلاد والعباد، وأن لا يكون الهدف من القرض استعماله للاستهلاك الذي لا يعود بفائدة على المجتمع حيث تذهب الأموال دون أن يكون لها وجه لاسترجاعها، ومنه فإن الاقتراض دون حاجة تدعو إلى منفعة عامة هو أيضا محرم لأنه يثقل كاهل الدولة ويؤثر على ميزانيتها وبالتالي على المجتمع المسلم ككل.

٢- **موقف الشريعة الإسلامية من الإيداع لدى الأجانب:** من الواضح أن التعامل مع الأجانب ليس محرما مادام وفق الضوابط الشرعية التي تلتزم بأحكام الإسلام وتعود بالنفع للمسلمين، وما دامت تتوافر على شرط الأمان، إلا أن إيداع الدول الإسلامية لفوائضهم المالية في البنوك الأجنبية هو مخالف للشريعة الإسلامية لما تنطوي عليه من فوائد ربوية محرمة شرعا، ولما تجلبه من منافع لهذه الدول المسلمون أولى بها، بالإضافة إلى أن هذه الدول الأجنبية لا تتوانى في تجميد أموال الدول الإسلامية إذا ما رأت أن ذلك يوافق مصالحها، وهذا ينافي شرط الأمان، الذي تشترطه الشريعة في التعامل مع غير المسلمين حفاظا على أموال المسلمين[١]، وما حدث مع ليبيا من تجميد لأموال المسلمين ومع تونس في ما أطلق عليه بالربيع العربي واستعمال الناتو هذه الأموال لمحاربة المسلمين بعضهم ببعض أكبر دليل على حرمة إيداع أموال المسلمين لدى البنوك الأجنبية.

٣- **موقف الشريعة الإسلامية من التبادل التجاري مع الأجانب:** أباح الإسلام التبادل التجاري مع غير المسلمين الذين بينهم وبين المسلمين عهد وأمان، حيث روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلي الله عليه وسلم "اشتري من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه"[٢].

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر ثمامة بتصدير القمح إلى أهل مكة وهي حرب عليه، حينما أسلم ثمامة فمنع عنهم ذلك حتى

---

١ - للاستزادة انظر: عبد الله الطريقي، الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ص ص ٣٢٦-٣٣١.

٢ - صحيح البخاري، باب رهن درعه، ج٢، مرجع سابق، ص٧٥٥.

يأذن له رسول الله، فكتبت قريش إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم يسألونه بأرحامهم أن يكتب إلي ثمامة ليحمل الطعام إليهم فأمر رسول الله صلي الله عليه وسلم بذلك[1].

وقد أجاز علماء المسلمين الشراء من الكفار، حيث كان أبو بكر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر إلى أرض الشام وهي دار حرب[2]، إلا أن الشريعة الإسلامية قيدت التبادل التجاري مع غير المسلمين بقيود وضوابط على الدولة الإسلامية الالتزام بها ومنها[3]:

- منع تصدير السلاح ونحوه من أدوات الحرب والقتال للدول الأجنبية وكل ما يلحق بذلك من تقوية للعدو.

- منع تصدير كل ما هو حرام في حق المسلمين كالخمر والخنزير إلى الدول الأجنبية، وكل ما يعينهم على منكر لديهم مثل بيعهم العنب أو الشعير ليصنعوا منه خمراً، إذ أن ذلك لا يجوز. كما أشار إلي ذلك ابن تيمية في قوله:"أن بيع الكفار عنباً أو عصيراً يتخذونه خمراً لا يجوز وكذلك لا يجوز بيعهم سلاحاً يقاتلون به مسلماً"[4].

---

١ - النهضة محمد علي الحسن، العلاقات الدولية في القرآن والسنة، مكتبة الإسلامية، عمان ١٤٠٠هـ، ص٢٨٠.

٢ - أحمد بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق د. ناصر عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، المجلد الثاني ، ط٢، ١٤١١هـ، ص٥٢٢.

٣ - للاستزادة انظر: عبد الله الطريقي، الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ص ص ٣٢٦-٣٣١.

٤ - ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم نفس المرجع السابق، ص٥٢٢.

- منع استيراد كل ما فيه ضرر علي المسلمين سواء كان الضرر دينيا أو دنيويا، أما الديني فكل ما هو محرم من خمر ومخدرات وتماثيل وكتب منحرفة ونحو ذلك، أما الدنيوية فكل ما من شأنه أن ينافس الصناعة الوطنية ويعيقها، أو مواد تتلف بسرعة ولا تستفيد منها الأمة ونحو ذلك مما يقوي غير المسلمين على المسلمين.

٤- **موقف الشريعة الإسلامية من استيراد الغذاء من الأجانب:** مما لا شك فيه أن ما آلت إليه أوضاع المسلمين من الذلة والهوان والاستعانة بغير المسلمين شيء يرفضه الإسلام بل هو مناف لما جاءت به تعاليم الإسلام، وهو بذلك مخالفة صريحة لأوامر الله تعالى ونبيه، وقد كانت الأمة الإسلامية قوية بزراعتها منذ العهود الأولى للإسلام، حيث أعطى الإسلام الزراعة مكانة كبيرة وحث عليها بأكثر النصوص الشرعية النبوية، وقد كان للزراعة حظ وافر من تعاليم ديننا الحنيف لقدرة الإنسان عليها ولأهميتها في حياة البشر، وتطور المجتمعات، بتحقيقها للاكتفاء الذاتي الذي يغني المجتمع عن طلب المدد من الغير لسد جوعه، حتى جعل الإسلام في الزراعة أجرا عظيما وحث عليها حتى عند قيام الساعة، وهو دليل واضح على مدى أهمية النشاط الزراعي في الدنيا وماله من ثواب في الآخرة.

والواضح أن ترك المسلمين للزراعة واستغنائهم عنها باستيرادها من غير المسلمين كان له الأثر الكبير والواضح في تحكم غير المسلمين فيهم وتحقيق الغلبة عليهم في أمور دينهم ودنياهم، فأصبح المسلمون تبعا لهم يسيرونهم كيفما شاؤو، وإن حاولت الدول الإسلامية الرفض قوبلت

بقطع الغذاء عنها، والأحداث التاريخية تؤكد ذلك، ولو حاولت الدول الإسلامية الالتفاف لتحرير فلسطين فسيكون قطع الغذاء أول سلاح تواجه به المسلمين.

ومنه فإن الإسلام وفي ظل الظروف الراهنة والأحداث الجارية يحرم الاعتماد على غير المسلمين في توفير الغذاء لما له التأثير الكبير على قوة المسلمين وعلى دينهم، وبذلك عليهم الإسراع والسعي الحثيث للخروج من هذه التبعية الملعونة، وإعطاء الزراعة(خاصة المواد الأساسية كالقمح والحبوب والسكر والخضروات..الخ) مكانتها الحقيقية حتى تستعيد الأمة كرامتها.

المطلب الثاني

فشل الأنظمة الاقتصادية الوضعية في قيادة العالم

إن الإقرار بفشل الأنظمة الوضعية أو بالأحرى النظامين الوضعيين الاشتراكي والرأسمالي هو في نظر الكثير من الباحثين بعيد عن الصواب، في حين أن النظام الاشتراكي قد انهار وولى عهده منذ فترة ليست ببعيدة من الزمن إلا أن الكثير من أفكاره وسياساته الاقتصادية مازالت مطبقة جزئيا في الكثير من الدول التي حاولت أن تتغير إلى الرأسمالية لمواكبة القوة الوحيدة الرأسمالية التي تفردت بقيادة العالم بعد الاتحاد السوفييتي، وما النظام المختلط إلا مزيج بين الاشتراكية والرأسمالية، والأزمات المتعددة التي مرت بها الرأسمالية والتي امتدت آثارها على الاقتصاد العالمي في كل مرة، جعلت النداءات تتعالى بعدم

صلاحية الرأسمالية وبضرورة إيجاد نظام اقتصادي جديد يجعل الاقتصاد العالمي بمنأى عن الأزمات والهزات الاقتصادية.

ففي سبتمبر ١٩٧٣ صدر على المستوى الدولي قرار اتخذه رؤساء دول مجموعة عدم الانحياز في مؤتمرهم الرابع بالجزائر بضرورة اتخاذ الإجراءات والعمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قادر على إقامة العدالة بين مجموع البشر[١].

كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة المنعقدة في ابريل ومايو ١٩٧٤، فشل الأنظمة والمناهج الاقتصادية المعاصرة وجعلت تنادي بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وصدر بهذا المعنى القرار رقم ٣٢٠١ والذي ورد به: (نحن أعضاء الأمم المتحدة وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم.. نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول، بغض النظر عن نضمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت، ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة

---

١ - محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص٢٥.

بين الدول المتقدمة والدول النامية، يؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطرده والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة)[1].

ثم يؤكد الإعلان ضرورة تغيير النظم والمناهج الاقتصادية الحالية في العبارة التالية: (وبعد هذا العرض المركز للأسباب الداعية إلى تغيير النظام الاقتصادي الحالي، يطرح الإعلان بعض المبادئ الهامة التي يجب أن يقوم عليها النظام الجديد: المساواة في السيادة بين الدول، وحق تقرير المصير لكل الشعوب، ورفض اكتساب الأراضي بالقوة، ورفض أي إجراءات يترتب عليها المساس بالسيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية، وكل مظاهر النشاط الاقتصادي فيها، بما في ذلك حقها في التأميم، ووضع قواعد تحكم نشاط الشركات المتعددة الجنسية، وتنظيم الإشراف عليها، بما يضمن مصالح وسيادة البلدان التي يمتد إليها نشاط تلك الشركات، وإقامة علاقة عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية، وتوفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية إلى الدول النامية، ودعم التعاون بن الدول النامية، وتشجيع اتحاد منتجي المواد الأولية.....الخ)[2].

وبجانب إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة فشل النظام الاقتصادي لعالم اليوم أقيم العديد من الندوات والحلقات العلمية، وكان أهمها الحلقة التي دعت إليها الحكومة الهولندية وانعقدت في لاهاي من ٢٢ إلى ٢٤ مايو ١٩٧٥، وكان موضوعها (النظام الاقتصادي

---

١ نفس المرجع السابق، ص٢٦.
٢ - نفس المرجع السابق، ص ص ٢٦-٢٧.

الجديد)، وكذلك الحلقة العلمية التي نظمها المعهد الأطلسي للشؤون الدولية بباريس في ١٣ يونيو ١٩٧٥ لبحث الموضوع نفسه، وأيضا ملتقى **الجزائر** حول النظام الاقتصادي الجديد الذي دعا إليه المركز الدولي للتنمية بالاشتراك مع حكومة **الجزائر** في الفترة ما بين ٢٤ إلى ٢٨ يونيو ١٩٧٥، هذا بالإضافة إلى ندوات المنظمات غير الحكومية التي دعت إليها الجمعية الدولية للتنمية، وانعقدت بنيويورك في الفترة من ٠٢ إلى ١٢ سبتمبر للبحث عن نظام اقتصادي دولي جديد[١].

والواضح أن الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد كانت أكبر دليل على فشل الأنظمة الاقتصادية الوضعية في تحقيق التنمية والعدالة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، ويبدو أن أهداف النظام الدولي الجديد تبدو صادقة وبريئة في أول ما بدأت الدعوات إليها في السبعينات من القرن العشرين، إلا أنها ما فتئت تتجلى أهدافها الحقيقية ونواياها الخفية لتظهر إلى العلن وبوضوح بعد انهيار المعسكر الشرقي، حيث أصبح الحديث عن العولمة كنظام دولي جديد حديث العام والخاص.

صيحات العولمة الاقتصادية الداعية إلى تحرير الأسواق والانضمام إلى الرأسمالية اللبرالية كان أكبر فشل في تحقيق نظام اقتصادي جديد يحقق عدالة التوزيع بين دول العالم، العولمة الاقتصادية التي كشرت عن أنيابها الضارية زادت من مأساة التخلف والفقر لدى دول العالم الثالث وزادت الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، ودمرت العالم بأزمات اقتصادية حادة لم يشهد لها العالم مثيلا، وان كانت الدول المتقدمة بمنأى عن

---

١ - نفس المرجع السابق، ص ص ٢٧-٢٨.

كثير من هذه الأزمات إلا أن أزمة الرهن العقاري التي تفجرت في ٢٠٠٨ كانت الأزمة القاضية التي لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة.

إن فكرة النظام الدولي الجديد كانت في الأصل حاجة ملحة، فالوضع الذي آلت إليه دول العالم في تلك الفترة كان ينبأ بالخطر من المستقبل إلا أن صياغة هذا النظام لم تخرج عن أحد هذه الأنظمة الوضعية السائدة إلا وهي الرأسمالية بثوب جديد.

وفيما كانت الدعوات إلى إقامة نظام عالمي جديد يضع القيود حول كل من يحاول أن يتعدى على الحريات أو سيادة الدول ظهرت الرأسمالية الجديدة بثوبها المتوحش الذي يحل كل الوسائل للوصول إلى الأهداف كيفما كانت هذه الوسائل مشروعة أو غير مشروعة، وبالتالي التحكم بمصائر الدول والحكومات وفق ما تمليه المصالح الذاتية للدول المتقدمة الراعية للنظام الدولي الجديد أو بالأحرى المصالح الأمريكية الأوروبية.

لم تمر سنوات على تطبيق النظام الدولي الجديد الذي يدعو إلى تبني الفكر الاقتصادي الرأسمالي حتى بدأ المعادون له في كل دول العالم يرفعون أصواتهم منددين بالأفكار الخبيثة والرامية إلى جعل الأقلية تستحوذ على ثروات العالم بأسره، بينما يعيش أغلب سكان الأرض تحت مستويات الفقر.

وتوالت الأزمات المالية التي تتميز بها الرأسمالية، الواحدة تلوى الأخرى ولم تعد دورات الركود التي تتميز بها الرأسمالية متباعدة بل تقاربت حتى أصبح لا يمر عقد دون أزمة مالية عاصفة.

ويرى الدكتور "عبد الحميد محمود البعلي"[1] أن الأصل في النظام الاقتصادي – أيا كان- العمل على علاج المشكلة الاقتصادية في حياة الناس، فإذا كان هذا النظام هو المسبب للمشكلات الاقتصادية فإنه ولا شك آيل للتفكك والزوال، حيث يرى أن الأزمة العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم بأسره المتقدم والمتخلف ستكون نهاية النظام الرأسمالي وذلك لأسباب جوهرية وهي:

- أزمة المنهج الرأسمالي طالت كل المجالات المصرفية والقطاعات الاقتصادية: الإنتاج، الخدمات، التبادل التجاري، والاستثمار.
- النظام الرأسمالي علم الناس سلوك الاستهلاك المفرط إلى حد السفه المالي، إذ بإمكان أي شخص اقتراض أي مبلغ من المال لسبب مثل: منزل أكبر، سيارة أسرع، تلفزيون أفضل، علمهم الإنفاق على النزوات في كل شيء لسهولة حصولهم على القروض ومن خلال ابتكار مشتقات مالية جديدة خلقت أسواقا موازية وهمية ما أدى إلى ارتفاع الديون العائلية من ٦٨٠ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٤ إلى ١٤ ترليون دولار عام ٢٠٠٨م، حيث أصبحت العائلة العادية تمتلك ١٣ بطاقة ائتمان ٤٠% منها تم استعمالها لشراء سلع مقارنة ب ٦ % عام ١٩٧٠م، و أصبح الأمريكيون ينفقون ٨٠٠ مليار دولار أكثر مما يجنون كل عام أي ينفقون أموالا لا يملكونها فعلا.

---

١ - عبد الحميد محمود البعلي، نذر تفكك النظام الرأسمالي للاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الكويت، العدد٣٣٥، صفر ١٤٣٠هـ، مجلد ٢٩، ص ص ٨٤-٨٥.

- أزمة النظام الرأسمالي تتمثل في التوفيق بين الاحتياجات اللازمة وقلة الموارد، وهذا المذهب المادي يهتم فقط بإشباع الرغبات حتى آخر رغبة فيها ولهذا لن تكون متناهية، فيظل المرء يلهث وراء إشباع رغباته اللانهائية ما يجره إلى السرف والتبذير، وهذا أمر غير محمود ونهايته وخيمة.

وليس هذا وفقط فإن نتائج النظام الدولي الجديد التي تفشت تطبيقاتها في دول العالم الثالث تظهر وبجلاء نسبة الفساد التي جناها العالم من جراء هذه القوانين الوضعية والتي لا محالة فيها ظلم كثير وبالتالي فإن استمراره هو ضرب من الخيال.

ويؤكد الدارسون والمحللون أن أهم أسباب انتشار وتفاقم الفقر في العالم هو ظاهرة العولمة باسم النظام العالمي الجديد، هذه الظاهرة حسب "جورج سروس" أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد أدت إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (ويعني البلدان النامية) إلى المركز أي الدول الغربية، وهذا يعني باختصار أن العولمة حولت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين[1].

والحقيقة المؤكدة أن أزمة الرهن العقاري أو بالأحرى أزمة الرأسمالية الليبرالية التي عصفت باقتصاديات العالم كله المتقدم والمتخلف، حدثت بسبب الكثير من المخالفات التي ارتكبت في الاقتصاد العالمي المالي

---

١ - مريم بنت زيدون، ظاهرة الفقر في العالم ...معضلة تنذر بالخطر، نقلا عن الموقع الالكتروني للجزيرة: http://www.aljazeera.net/analysis/pages/7cc50d31-ca21-4b58-b7f5-cb813cdbb77e ، تاريخ التصفح: ٢٠١٠/٠٢/١٠ بتصرف.

والعيني من ربا وغش وتدليس وبيع للديون وعدم وجود ميثاق شرف أخلاقي للعمل في الأسواق المالية، ولهذا لا بد من وجود نظام عالمي جديد يقوم على الأخلاق والاستقامة، نظام قال عنه أستاذ الاقتصاد الفرنسي المستشرق " جاك أوستري" أنه سيسود المستقبل لأنه على حد تعبيره أسلوب كامل للحياة، يحقق كل المزايا ويتجنب كل المساوئ"[1]، ألا وهو الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث

الاقتصاد الإسلامي يحمي من الأزمات الاقتصادية

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية أكدت عظمة الاقتصاد الإسلامي، والحلول الوضعية لن تنجح في وضع حد للمشكلات الاقتصادية المزمنة، ذلك أن الأزمة المالية التي يعاني من تداعياتها العالم كله اليوم هي إحدى النتائج الطبيعية لتغلغل الفوائد التقليدية في كل المعاملات الاقتصادية العالمية، و أن نجاة البنوك الإسلامية من تداعيات تلك الأزمة، يعد أبرز دليل على أن الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح والآمن لكل النظم الاقتصادية الوضعية التي ثبت فشلها التام في تحقيق أدنى قدر من الأمن الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية، فالإسلام يحتوي على تشريعات إلهية قادرة على حل ومواجهة كافة المشكلات سواء

---

١ - جاك أوستري، الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي، ترجمة د.نبيل صبحي، (دمشق- دار الفكر العربي- بدون تاريخ) ص ١٤، نقلا عن: محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص٢٤.

الاجتماعية أو الاقتصادية، فقط علينا استلهام تلك الحلول من أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

إن خروج المؤسسات المصرفية العالمية عن وظيفتها الأساسية وهي تمويل المشاريع الإنتاجية، هو السبب في حدوث الأزمة العالمية، ولهذا لا بد من دعم البنوك الإسلامية التي لم ولن تخرج عن وظيفتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية باعتبار الإسلام المصدر الأول لتشريع المعاملات بها.

و بذلك فقد أثبتت البنوك التجارية الربوية التي تمثل أساس السوق الحرة هشاشتها، وأنها أصبحت بين يوم وليلة حملا ثقيلا على الحكومات تضطر لدعمها ومد حبل الحياة لها، بينما البنوك الإسلامية قائمة صلبة ولم تتعرض لأي خسائر بل اعتبرها البعض حائط الصد الإسلامي ضد الهجمة الشرسة التي جاءت بها الأزمة المالية الحالية[2].

إن الاقتصاد الإسلامي يقيم معادلاته على أساس الاقتصاد الحقيقي لا الوهمي، وتمثل فيه البنوك مصدرا مهما لتمويل المشروعات الإنتاجية التي تخدم المجتمع وتنميه، بينما إذا خرج عن هذا الإطار فقد صفته وخرج عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ولهذا فإن المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية لم تتأثر بتداعيات الأزمة العالمية للرهن العقاري.

---

١ - عبد الرحمن يسري، الأزمة المالية العالمية أكدت عظمة الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الكويت، العدد ٣٣٤، محرم ١٤٣٠هـ، مجلد ٢٩، ص٨.

٢ - نفس المرجع، ص١١.

إن المبادئ الإسلامية التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية تجعلها في منأى عن الأزمات الاقتصادية وذلك للأسباب التالية:

أ- **ضبط الحريات وفق المصلحة العامة:** فعلى سبيل المثال فإن النظام الرأسمالي الذي يقوم على الحريات المنفلتة بدأ يتخلى عن هذا المنهج حيث تتدخل الحكومات الآن لضبط هذه الحرية التي أحدثت هذا السقوط الهائل للكيانات الاقتصادية بشكل مدهش، فها هي حكومات غربية تتدخل لضبط إيقاع السوق وهو ما يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي.

ب- **تحريم الربا:** إن الإسلام يحرم الربا ويجرمه، ويعتبره من الموبقات السبع الملحقة للهلاك والماحقة للبركة، وها هو العالم يعاني من ويلاته، الأزمات الواحدة تلو الأخرى، لما فيه من الظلم العظيم والاستغلال الشنيع، وها هم اقتصاديو الغرب يؤكدون عظمة الإسلام ، وها هو الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس إلي"، فيما يتعلق بمعالجة أزمة المديونية والبطالة أن الخروج من الأزمة وإعادة التوازن لهما شرطان هما: تعديل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدل الضريبة لما يقارب ٢%[1]، وهو ما يعني منع الربا، وتطبيق أحكام الزكاة.

ج- **تحريم الغش والتدليس والجهالة:** كان الاقتصاديون الغربيون يقولون إن الدين والأخلاق لا يمتان للاقتصاد بصلة وهانحن نجد الغربيين

---

١ - موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق(من دروس الأمس إلى إصلاحات اليوم)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص ص ٣٠-٣٢، بتصرف.

يدعون الآن إلى المنهج الاقتصادي الإسلامي وإحاطة المعاملات بسياج أخلاقي يحمي التعاملات الاقتصادية.

د- **تحريم البيع على المكشوف والشراء دون دفع**: من أسباب الأزمة الاقتصادية العمل بمنهج البيع على المكشوف أي أن يبيع الإنسان ما ليس عنده وكذلك الشراء بالهامش أي الشراء دون دفع وهي أمور محرمة في الإسلام وقد أكدت هذا التحريم مقررات مجمع الفقه الإسلامي وها نحن نجد أمريكا تمنع هذه الطرق من التجارة وتتبعها في ذلك بريطانيا، فقد ركز الغرب على الاقتصاد المالي وليس الاقتصاد الحقيقي وهو مرفوض في الإسلام فالإسلام يقرر أن تكون كل حركة مال تقابلها خدمات، لكن الغربيين ركزوا على حركة المال وتوسعوا في ذلك دون أن تكون مقابلها خدمات وانتقال سلع، لذلك أصبح المنهج الرأسمالي هو منهج الاقتصاد المديون (كل الناس فيه مديون).

وقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد[1].

هـ- **تحريم المضاربة على الربح دون السلع**: إن الأزمات الاقتصادية من أسبابها الخروج عن جوهر التعاملات التجارية بحيث تكون المضاربة في البورصة على الربح وليس السلع أي أنها تجارة مال بمال وهو ما لا يحقق

---

١ - سامي مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص١٧.

مردودا واقعياً على الناس فليس هناك نقل السلعة من مكان الوفرة إلى أماكن الندرة كما هو الهدف من التعاملات التجارية الإسلامية التي تعتبر أن التجارة هي عملية نقل البضاعة من مكان لمكان لتحقيق مصالح الناس عن طريق العرض والطلب ومع ذلك فان الإسلام طالب أتباعه بالرفق في وضع هامش الربح فليس الأمر مفتوحا ولا منفلتا.

وتعد مضاربات الاقتصاد الرأسمالي التي لا تمت بصلة " للمضاربة الشرعية" المعروفة في الفقه الإسلامي، والتي يُقْصَد بها: خَلْق تعامل نشط على سهم أو سند، دون أن يكون هناك تبادل فعلي حقيقي للسلع أو المنافع، ونحو ذلك مما هو من مساوئ التعامل في السوق الرأسمالية، من أخطر آفات اقتصاد السوق، وقد كانت ولا تزال سببًا في الكثير من الكوارث والأزمات.

إن من الضمانات الفريدة في الإسلام هو مراعاة حق المشتري في المشاورة مع نفسه فأعطاه ما يسمى خيار المجلس والمقصود بذلك أن المشتري بعد أن يشتري يكون له الحق المطلق في أن يعود في الصفقة مادام في المجلس كل هذا يتعارض مع المنهج الاقتصادي الغربي وكذلك البورصة التي تعمل على خدمة التاجر فقط وليس المشتري فهي تفتقد الرحمة والأخلاق، أما في الإسلام فالقاعدة رحم الله امرءا سمحًا إذا باع وإذا اشتري وإذا قضي وإذا اقتضي.

المطلب الرابع

إسهامات رابطة العالم الإسلامي* في الدعوة إلى تبني الاقتصاد الإسلامي

ينص ميثاق الرابطة على أنها تهدف إلى نشر مبادئ الإسلام في جميع أنحاء العالم، وأنه لا سلام للعالم إلا بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، والعمل على تحقيق العدل والتسابق في ميدان العمل الخيري ومساندته، وبذل قصارى الجهود في توحيد كلمة المسلمين وإزالة العقبات التي يعاني منها المجتمع المسلم، واستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك، والعمل على نبذ الخلافات والشعوبية والعنصرية والظلم والإفساد وكل دعوى من دعاوى الجاهلية[1].

وقد أنشأت الرابطة ""الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل""، بقرار من المجلس التأسيسي في دورته "٣٨" المنعقدة خلال شهر شعبان لعام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م- ، من أجل بلورة الفكر الاقتصادي الإسلامي الشامل، نظرية وتطبيقا، ليكون مرشدا في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية بالمفهوم التنموي الشامل، من خلال

---

* رابطة العالم الإسلامي هي منظمة إسلامية شعبية عالمية جامعة مقرها مكة المكرمة، أنشئت بموجب قرار صدر عن المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بمكة المكرمة في ١٨ مايو ١٩٦٢م، تقوم بالدعوة للإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه ودحض الشبهات والافتراءات التي تلصق به، وتمثل الرابطة في كل من: - هيئة الأمم المتحدة، بصفة عضو مراقب - منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب، - منظمة التربية والتعليم اليونسكو بصفة عضو، - منظمة الطفل العالمية اليونيسيف بصفة عضو..

١ - رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (٢٥) عاماً،١٣٨٢-١٤٠٧هـ/ ١٩٦٢-١٩٨٧م م، س .ص١٥. نقلا عن: خلف بن سلمان النمري، إسهامات رابطة العالم الإسلامي في بناء اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٣١/٠٥-٠٦/٣-٢٠٠٥م.

تكوين شراكات مع ذوي الملاءة المادية والفكرية من الفقهاء والاقتصاديين والموسرين، وذلك عبر دعم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بين مؤسسات البحث العلمي المعنية[1].

وسعت الرابطة إلى نشر فكر الاقتصاد الإسلامي من خلال مقالات علمية في الوسائل الإعلامية التي تمتلكها مثل سلسلة دعوة الحق، وجريدة العالم الإسلامي التي خصصت صفحة كاملة لاقتصاد العالم الإسلامي .ومجلة الرابطة باللغتين العربية والإنجليزية[2].

واتبعت عدة طرق أخرى لنشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم، ومن تلك الطرق ما يلي :

أولاً : المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية:

تعقد ندوات ومؤتمرات اقتصادية دولية في مختلف أنحاء العالم، تتناول القضايا الاقتصادية في البلدان الإسلامية، وتشارك الرابطة فيها ومنها على سبيل المثال[3]:

- المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة بتاريخ ١٩٧٦م؛

---

١ - الموقع الالكتروني للهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الموقع: http://main.iifef.com/?page_id=18.

٢ - رابطة العالم الإسلامي، جريدة العالم الإسلامي. مطابع رابطة العالم الإسلامي،مكة المكرمة، نقلا عن: خلف بن سلمان النمري، إسهامات رابطة العالم الإسلامي في بناء اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٣١/٠٥-٠٦/٣-٢٠٠٥م

٣ - نقلا عن: - رابطة العالم الإسلامي في ٢٥ عاما ١٣٨٢-١٤٠٧هـ ، إنجازات وتطلعات.
- رابطة العالم الإسلامي حقائق وأرقام ١٣٨٢ /١٤٢٢ هـ.

- مؤتمر لشئون الجمعيات الإسلامية للتجار والمهنيين بتيرويت بتاريخ ١٩٧٨م؛
- الدورة العامة الثانية للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية بمكة المكرمة عام ١٩٧٨م؛
- الاجتماع السنوي الرابع لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بكوالالمبور عام ١٩٧٨م؛
- اجتماع لجنة التنسيق بين صندوق التضامن الإسلامي والمنظمات ذات الأنشطة المماثلة بجدة عام ١٩٧٨م؛
- مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية(الأول) بمكة المكرمة عام ١٩٧٩م؛
- مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية(الثاني) بمكة المكرمة عام ١٩٨٠م؛
- مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية(الثالث) بمكة المكرمة عام ١٩٨١م؛
- الاجتماع السنوي الخامس لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بالخرطوم عام ١٩٨١م؛
- الدورة السابعة للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية بجاكرتا عام ١٩٨١م؛
- الندوة العلمية (الإسلام والاقتصاد) بنيويورك عام ١٩٨٢م؛
- الدورة التاسعة للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية ب جدة عام ١٩٨٢م؛

- الاجتماع السنوي السادس لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية أنقرة عام ١٩٨٢م؛
- المؤتمر الدولي للمساعدات الاقتصادية لجمهورية تشاد جنيف عام ١٩٨٣م؛
- المؤتمر العالمي الثاني للسكان المكسيك عام ١٩٨٤م؛
- مؤتمر الإسلام والتنمية الأردن عام ١٩٨٥م؛
- المؤتمر الدولي الإسلامي للتعاون الفني والاقتصادي الصين الشعبية عام ١٩٨٥م؛
- مؤتمر السكان لقاهرة عام ١٩٩٤م؛
- التنمية الاقتصادية الدانيمارك عام ١٩٩٦م؛
- مؤتمر قمة الأرض العالمي للتنمية المستدامة جوهنس برغ عام ٢٠٠٢م؛
- الملتقى التاسع للقطاع الخاص التجارة والاستثمار في المشاريع المشتركة بين البلدان الإسلامية ب الشارقة عام ٢٠٠٢م؛
- الاجتماع السنوي (الثامن والعشرين) لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ب قازاقستان عام ٢٠٠٣م؛
- الندوة الدولية عن الاسلام/ الجانب الاقتصادي:- ١النظام الاقتصادي في الإسلام / التنمية في منظور الإسلام ب تايوان / الصين الوطنية عام ٢٠٠٤م.

ثانيا : دراسة المعاملات الاقتصادية والمالية:

لقد درس المجمع الفقهي الإسلامي[1] عددا من الأعمال والبحوث في مجالات الاقتصاد الإسلامي، نتج عنها مجموعة من القرارات في ست عشرة دورة لمجلس المجمع[2]، خلال ربع قرن من الزمن شملت دراسة معاملات متنوعة في التأمين، والمصارف، والأسواق المالية والنقود، والزكاة، والتبرعات، والوقف، والدين، والتورق، والشركات والأسهم، والحسابات الاستثمارية، وبيع العملات، والقبض، والقيد في دفاتر المصارف وغيرها .

وقد طبعت أمانة المجمع هذه القرارات ضمن مطبوعاتها وما صدر عنها من قرارات في مختلف المجالات الاقتصادية، والطبية والاجتماعية، والفلكية، وغير ذلك .

---

١ - المجمع الفقهي الإسلامي: هو عبارة عن هيئة إسلامية ذات شخصية اعتبارية مستقلة داخل رابطة العالم الإسلامي، مكونة من مجموعة مختارة من فقهاء الأمة الإسلامية وعلمائها، أنشئت في ١٩٧٧/١١/١٢م.

٢ - رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي، قرارات المجمع الفقهي، مطابع رابطة العالم الإسلامي، ط ٢، ص١، نقلا عن: خلف بن سلمان النمري، إسهامات رابطة العالم الإسلامي في بناء اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٥/٣١-٠٦/٣-٢٠٠٥م

المبحث الثاني

ضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

لكي تتمكن الدول الإسلامية من مواجهة أخطار التبعية الاقتصادية، فإنها – كمجموعة- ملزمة بتطوير عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والتقنية لديها، وذلك يتطلب السعي الايجابي نحو تكتل إسلامي يضفي إلى تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، حتى تتمكن مجتمعة من التغلب على التبعية الاقتصادية.

حيث يؤدى التكامل الاقتصادي إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج التكامل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول.

ولمعالجة هذه النقطة سوف نتطرق إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: ضرورة إنشاء سوق مشتركة للدول الإسلامية.

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المطلب الرابع: إسهامات رابطة العالم الإسلامي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المطلب الأول
مفهوم التكامل الاقتصادي

الواضح أن فكرة التكامل بين المسلمين لها أساس ثابت وواضح وموجب في الإسلام، حيث قال تعالى: **(إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)**[1] ، وإذا كان أساس هذه الوحدة هو الدين، إلا أن صداها يجب أن يمتد إلى سائر أمور الحياة إلى الدرجة التي يصبح معها المسلمون مثل الجسد الواحد مهما اختلفت أعضاؤه، وأن يتجمعوا ولا يتفرقوا استجابة لأمر ربهم في قوله عز وجل"وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ "[2] وقوله تعالى"وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ"[3] وأن يشد بعضهم بعضاً حتى يقووا بتماسكهم وتعاونهم.

وكما توحد المسلمون في أمور الدين فإنه يجب أن يتوحدوا في أمور الدنيا، و أحد المداخل الأساسية لذلك هو الوحدة الاقتصادية، لأن عالم اليوم يشهد تكتلات بين الدول في مجالات الاقتصاد والسياسة من أجل مواجهة العولمة وما تحمله من مضامين تنافسية البقاء فيها للأقوى اقتصادياً.

---

١ - الأنبياء ٩٢.
٢ - آل عمران ١٠٣.
٣ - الأنفال ٤٦.

ويرى الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي أن فكرة التكامل الاقتصادي تقوم على عدة حقائق وهي[1]:

- إن العالم مقسم إلى دول مستقلة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفى اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بمفهومها الواسع الذى يعنى انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها مع بعض.

- إن التجارة الخارجية تشهد منافسة شديدة بين الدول تصل إلى حد إشعال الحروب والاستعمار للاستيلاء على موارد الدول الأخرى ولإيجاد سوق لتصريف السلع والخدمات.

- وبعيداً عن الحرب والاستعمار فإن الدول تستخدم في هذه المنافسة عدة سياسات اقتصادية منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية، أوتقديم حوافز لجذب الموارد التي تحتاجها للإسهام في التنمية بها من رؤوس الأموال والكفاءات البشرية والتكنولوجيا.

- أن الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية تستأثر بالجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها، ويزيد ذلك في ظل العولمة التي يعيشها العالم الآن والتي تعنى في أحد معانيها زيادة تأثر الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الدولي.

---

١ - محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ٦-٨ أغسطس ٢٠٠٥.

لذلك كله كانت فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسين هما:

- إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة.

- إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذي يفيد الجميع.

وقد عرف ميردال التكامل الاقتصادي على أنه: " عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل"[1].

كما عرف التكامل الاقتصادي على انه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول، يقوم على أسس الغرض منها إلغاء التباين والتمايز بين الوحدات الاقتصادية وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول[2].

المطلب الثاني

ضرورة إنشاء سوق مشتركة للدول الإسلامية

أرسى رسول الله صلى لله عليه وسلم أسس السوق الإسلامي عند هجرته إلى المدينة المنورة لبناء الدولة الإسلامية فكان أول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والإيمان، ثم سأل صلى لله

---

١ : G. Merdal: An Integration Economy, Roothold on Keg an Paul, London, 1956, P.12.

٢ - مصطفى العبد الله الكفري، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مجلة الحوار المتمدن، العدد٦٧٨، بتاريخ: ٢٠٠٣/١٢/١٠، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12452

عليه وسلم عن السوق فدلُّوه على سوق لليهود، فأمر بإشادة سوق خاص للمسلمين، وهذا دليل على وجوب استقلالية أسواق المسلمين، وحرمة انتقاصها باحتكار أو فساد أو غش، وما إلى ذلك، وقد حرم الإسلام فرض الرسوم والضرائب على الأسواق[1].

وأوضح رسول الله صلى لله عليه وسلم مبدأ الحرية الاقتصادية قائلا :(لا يبيعن حاضر لباد، دعوا الناس يرز ق الله بعضهم من بعض) [2]، وفي هذا تحجيم لأعمال السمسرة غير المجدية إلا إذا وضحت الأسعار طبقًا للعرض والطلب.

والواضح أن الإسلام دعا المسلمين إلى التكتل وإنشاء سوق خاصة بهم ووضع لهذه السوق أسسا وقواعد لا يجوز الخروج عنها، وإلا فإن نظام السوق سيفسد وسيظهر فيه الظلم والغش، ولم يشارك اليهود في السوق لمخالفتهم دين الإسلام ولأن معاملتهم تخالف الشريعة السمحة، وتقوم على الربا والظلم والغرر، ولم يمنع الإسلام التعامل معهم ولكن في إطار المباحات ووفق الشريعة الإسلامية وفيما يخدم مصالح المسلمين.

وقد أدرك عمر رضي الله عنه، مدى أهمية استقلالية أسواق المسلمين، فقام بتنبيههم وطلب منهم القيام بهذه الأعمال لكفاية الناس من الحاجة لغيرهم، فلما دخل رضي الله عنه السوق ذات مرة ولم ير فيه إلا النبط (الأجانب)، ولما اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعذلهم(لامهم) في

١- للاستزادة انظر: سامي مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١٦.

٢ - رواه أحمد في مسنده.

ترك السوق، فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق بما فتح علينا، فقال رضي الله عنه: والله لئن فعلتم(أي تركتم السوق) ليحتاجن رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم، مما يشير إلى مدى تدخل القائم على السوق، فهو يحلل ويتوقع فينصح ويرشد خشية الوقوع في المفاجآت[1].

وكأن عمر رضي الله عنه يرى ما ستؤول إليه أحوال المسلمين بعد أن تركوا السوق وتفرقوا، وهذا دليل واضح على ضرورة العودة إلى السوق الإسلامية التي أسسها النبي عليه الصلاة والسلام وإن كان في ذلك الزمن المسلمون محصورون في المدينة المنورة وأعدادهم قليلة، فإنها الآن تشمل ٥٨ دولة إسلامية، عليها الاجتماع إلى سوق مشتركة تقوم على الأسس الإسلامية، وهذا ما صار يدعو إليه الباحثون و الاقتصاديون في الدول الإسلامية من أجل إنقاذ اقتصادياتها من خلال تكامل اقتصادي إسلامي، بعد أن صارت الدول الإسلامية تعاني من آفة التبعية الاقتصادية المفرطة تجاريا وغذائيا وماليا، وهذا ما نبهنا إليه الفاروق رضي الله عنه وأرضاه (ليحتاجن رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم)، ولم نعره وزنا حتى وقتنا هذا.

إن ما سنه الرسول عليه الصلاة والسلام من إنشاء سوق للمسلمين، لدليل واضح على ضرورة إنشاء سوق مشتركة للمسلمين تغنيهم عن اللجوء لغيرهم، وتقوي شوكتهم، وتحقق المنافع بينهم، وهذا هو بالضبط ما يدعو إليه التكامل الاقتصادي الإسلامي.

---

١ - سامي مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

ويرى خبراء الاقتصاد الإسلامي في عصرنا أن من شأن السوق الإسلامية المشتركة تأدية دور مهم في دعم التكامل الاقتصادي الإسلامي، إذ تعد من أهم أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المشتركة لدول التكتل، والتنسيق بين السياسات التي تطبقها الدول الأعضاء في ميادين الإنتاج والخدمات، وتوحيد المعاملة التجارية للدول الأعضاء مع بقية الدول غير الأعضاء في السوق، و يتوجب أن تقوم السوق المشتركة على أساس الإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وقيود النقد الأجنبي وقيود تحويلات رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وغيرها خلال فترة زمنية معينة تتفق عليها الدول الأعضاء فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها ورفع مستوى المعيشة وتوثيق الروابط بينها.

وتبين القراءات الاقتصادية أن إنشاء السوق الإسلامية المشتركة يتيح حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول العالم الإسلامي وفقاً لآليات السوق على نحو يمكن أن يؤدي إلى تخصيص سليم للموارد الاقتصادية ويتفق مع الأهداف العليا لدول السوق، وفي ظل وجود سوق إسلامية مشتركة تتجه الدول الأعضاء إلى تبني سياسات موحدة في مجالات الزراعة ونقل التكنولوجيا والنقل والملاحة، إضافة إلى توحيد سياسة ومعدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة فيها، كما أن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق استفادة أفضل من الموارد المتاحة في العالم الإسلامي، وفي نفس الوقت منع أي اتجاهات

تنافسية بين الاقتصاديات الإسلامية وتعميق روابط التكامل الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الثالث

مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

للتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية مزايا ومعوقات وإمكانيات نتطرق إليها في هذا المطلب.

١- **المزايا**: من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية العديد من المزايا أهمها:

أ- اتساع نطاق السوق مما ينتج عنه زيادة القوة التفاوضية مع الكتل الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى وفورات الإنتاج الداخلية والخارجية، أو ما يسمى اقتصاديات الحجم الكبير وذلك لأن من أعقد المشكلات التي تواجه التوسع في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية هي ضيق السوق. ولذا فإن اتساع السوق واندماج الأسواق الوطنية يؤدى إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وفق المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية[١].

ب – ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج، ذلك أن التكامل الاقتصادي سينعكس ايجابياً على التوقعات المستقبلية لمتخذي القرارات الاستثمارية، فاتساع الأسواق يؤدي إلى زيادة ثقة

---

١ - رفعت السيد العوضي ،" التكامل الاقتصادي الإسلامي مقومات ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية"، دار المنار القاهرة، ط ١ / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩، ص ٤٨ – ٥٠.

المستثمرين في تصريف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، فزيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الفعال، وزيادة التوظف، مما ينعكس في النهاية على معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع، وهذا بخلاف الأثر غير المباشر أو الارتدادي على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول الإسلامية، مما يترتب عليه ارتفاع إضافي في مستوي الاستثمار والتشغيل، وكذا نقل الأساليب الفنية الحديثة[1].

ج – تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول الإسلامية، حيث يتم إزالة كافة القيود المعوقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول ما يحقق الاستفادة الجماعية للمسلمين من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، ما يؤدي حتما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

د - تنويع سلة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكامل.

هـ - زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة في التكتل أو التكامل الاقتصادي، مما يؤدى إلى تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح هذه الدول، وهذا يؤدي إلى:

- انخفاض الاعتماد على الدول الأخرى (خارج التكتل) في التجارة الخارجية، مما يعنى انخفاض درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، ومن ثم انخفاض مخاطر التقلبات والتذبذبات في أسعار الصادرات والواردات.

---

١ - جاب الله عبد الله الفضيل البخيت، عبد الله بن سليمان الباحوث، مرجع سبق ذكره.

٢ محمد الأمين الشنقيطى ، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، د. ت، ص ٣١٦.

- التعامل مع الشركات متعددة الجنسية كجبهة إسلامية واحدة، أو كقوة أو كتلة اقتصادية واحدة، وليس كدول هامشية ضعيفة.
- المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، بدلاً من وضعها الحالي والذي لا يعدو كونها متلقياً ومنفذاً للسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات، وذلك على الرغم من عدم مراعاة هذه السياسات في كثير من الأحيان للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الإسلامية.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال والعمال من الدول التي تقلّ فيها الإنتاجية الحدية إلى الدول التي ترتفع فيها هذه الإنتاجية، وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمال في مصلحة الدول المرسلة والدول المستقبلة، ويؤدّي إلى زيادة الدخل الفردي في الدولتين.
- زيادة القدرة التفاوضية للدول الإسلامية في ظلّ التكامل الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين معدل وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية. ويضع حداً لتقلّبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول الإسلامية وارداتها، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة

٢- **معوقات التكامل بين الدول الإسلامية:** ومع كل هذه المزايا المتوقعة للتكامل الاقتصادي إلا أن هناك بعض العقبات أو العوائق التي تقف في وجه الدول الإسلامية أثناء سعيها لتحقيق هذا التكامل، لعل من أبرزها:

- التفاوت في المستوى الاقتصادي واختلاف أساليب ووسائل وأولويات التخطيط بين دولة وأخرى.

- اختلاف التنظيمات والتشريعات المنظمة للأسواق في الدول الإسلامية.

- ضعف واختلال الهياكل الإنتاجية، والتشابه في الاعتماد على القطاع الأولي، مما يجعل هذه الدول أقرب إلى التنافس منها إلى التكامل.

- ضيق الطاقة الاستيعابية لرأس المال في الدول الإسلامية بسبب عدم تطور أساليب الإدارة المالية، كما أن انقسام الدول الإسلامية إلى كيانات اقتصادية صغيرة لا يساعد على نمو أسواق مالية متطورة.

- التناقض في السياسات المالية والنقدية للدول الإسلامية وضعف التنسيق بينها، خاصة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وعلى أسعار الصرف، والسياسات الاقتصادية ككل.

- أغلب الفوائض المالية للدول الإسلامية تتجه نحو المصارف الدولية بدل توجهها إلى أسواق المال في الدول الإسلامية.

- اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يؤدي إلى اختلاف دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى.

- سيادة فكرة القومية بحسب مفهومها الغربي وطغيان مسألة السيادة الوطنية والإقليمية على فكرة الدولة الإسلامية، وتعد هذه المسألة من أكبر العقبات؛ ذلك أن مثل هذا الشعور يؤدي إلى أن تكون

إجراءات التكامل الاقتصادي انتقاصا من السيادة الوطنية التي تسعى هذه الدول للحفاظ عليها.

- تدخل الاعتبارات السياسية في القرارات التكاملية.

- ضعف التشابك الاقتصادي للدول الإسلامية والتلكؤ في تحقيق أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

- عدم وجود معايير موضوعية مقبولة لتنويع التخصصات وتقسيم العمل بين الدول، وكذا عدم وجود معايير واضحة ومقبولة لتوزيع أعباء وعوائد التكامل.

- الجهود الكبيرة للشركات متعددة الجنسية في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وبالتالي السعي لعرقلة أية جهود إقليمية في هذا الشأن.

المطلب الرابع
إسهامات رابطة العالم الإسلامي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

تتجلى إسهامات رابطة العالم الإسلامي في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية في الآتي :

أولاً: محاولة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة : لقد كانت رابطة العالم الإسلامي من أولى المؤسسات والمنظمات الإسلامية التي دعت إلى ضرورة التعاون الاقتصادي الإسلامي، وتوثيق التعاون بين الدول الإسلامية، وقد شاركت في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات ودعت لإنشاء قوة اقتصادية للدول الإسلامية من خلال السوق الإسلامية

المشتركة، حيث قامت بعقد اجتماعات المؤتمر الإسلامي العام، والمجلس التأسيسي للرابطة، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقد على مستوى وزراء المالية، والخارجية، والشؤون الإسلامية بالدول الإسلامية وذلك على النحو التالي:

أ- مؤتمرات القمة الإسلامية: قامت الأمانة العامة للرابطة بعرض الفكرة على مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في الطائف ١٤٠١هـ، وطلبت من المؤتمر اتخاذ الخطوات اللازمة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

ب - اجتماعات المؤتمر الإسلامي العام : وتوصل المؤتمر إلى عدة توصيات من أهمها[١]:

- ترسيخ الأسس الشرعية لتحقيق وحدة الأمة،
- بناء مؤسسات التضامن والتعاون بين المسلمين لإنجاز المهام المشتركة في المجالات الاقتصادية والتربوية والثقافية والاجتماعية وغيرها، تحقيقاً لقواعد الوحدة .
- الأخذ بسياسات اقتصادية إسلامية تقوم على التنسيق والتكامل بين الأقطار الإسلامية.
- إقامة السوق الإسلامية المشتركة لحماية الإنتاج الإسلامي من المنافسة الأجنبية ويدعو إلى تشجيع رأس المال الإسلامي لتنفيذ المشروعات الاستثمارية في البلاد الإسلامية وإلى التوسع في إنشاء

١- المؤتمر الإسلامي العام الرابع لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢٣-٢٧/١/١٤٢٣هـ الموافق ٦-١٠/٤/٢٠٠٢م.

المراكز والمعاهد والجامعات في مجالات العلوم والتقنية التي تدعم الإنتاج لإعداد القوى الفنيّة العاملة.

ج – اجتماعات المجلس التأسيسي للرابطة: استعرض المجلس التأسيسي للرابطة ما عرض عليه بخصوص السوق الإسلامية المشتركة، والمجلس يرى أن من الواجب دراسة كل المشاكل التي تعترض تحقيق قيام هذه السوق والعمل على تذليل صعابها، على أن تجري الأمانة العامة اتصالاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ الخطوات اللازمة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود[1].

وقد طالب المجلس منظمة المؤتمر الإسلامي انجاز قيام السوق الإسلامية المشتركة على أن تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذه المطالب للمنظمة بالطرق التي تراها[2].

د – الندوة الإسلامية العالمية الأولى التي نظمتها وزارة الحج والأوقاف بالاشتراك مع الرابطة.

نصت هذه الندوة في توصياتها بالعمل على إنشاء سوق إسلامية مشتركة الغرض منها تحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات ضيوف الرحمن وخدمتهم وعدم لجوئهم تحت ضغط الحاجة إلى الأسواق الأجنبية المنافسة[3].

١- الدورة العشرون للمجلس التأسيسي المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ١٥–٢٧ ذي القعدة ١٣٩٨هـ الموافق ١٧–٢٩ أكتوبر ١٩٧٨م.

٢ - الدورة السادسة والعشرون للمجلس التأسيسي المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٧–١٤ ربيع الآخر ١٤٠٥هـ الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٨٤م– ٥ يناير ١٩٨٥م رقم التوصية(٢٠) فقرة رقم (ب).

٣ - المنعقد في مكة المكرمة، في الفترة من ١٦–١٩ ذي الحجة ١٣٩٩هـ الموافق=

هـ – عرض رابطة العالم الإسلامي فكرة السوق الإسلامية المشتركة على وزراء المالية والغرف التجارية والصناعية في الدول الإسلامية

– قامت الأمانة العامة للرابطة بإبلاغ جميع وزراء المالية في الدول الإسلامية لمناشدتهم البحث عن حل لتذليل الصعاب التي تعترض سبل تنفيذ هذا المشروع وإخراجه إلى حيز الوجود لصالح الأمة الإسلامية ومحاولة إيجاد نظام اقتصادي يتناسب ومتطلبات الدول الإسلامية خاصة في الظروف الراهنة خاصة وأن بنوك التنمية الإسلامية تسير بمشروعاتها سيراً حسناً في تحسين أوضاع الدول الإسلامية والنامية.

كما أجرت الأمانة العامة للرابطة اتصالاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ الخطوات اللازمة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

ولقد تلقت الأمانة العامة للرابطة بعض الأجوبة وكان منها جواب غرفة تجارة دمشق الذي أفاد بأن الغرف التجارية والصناعية في البلاد الإسلامية قد قامت بإنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومقرها في كراتشي وانتخب الشيخ إسماعيل أبو داود رئيس غرفة تجارة وصناعة جدة رئيساً لها واقترح المبادرة للتنسيق مع هذه الغرفة بهدف وضع فكرة السوق الإسلامية المشتركة.

و – عرضت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي فكرة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة على مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الذي قرر في دورته الثانية المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الثاني ١٤٠٠هـ

= ٦–٩نوفمبر ١٩٧٩م نص التوصية (ج) الفقرة (رابعاً).

مجموعة من القرارات أهم ما جاء فيها [1].

- قيام مؤسسة إسلامية عليا لوضع أسس اقتصاد إسلامي متكامل يحل حل النظم الاقتصادية السائدة التي لا تقوم على المبادئ الإسلامية .

– إقامة مؤسسة إسلامية لإصدار نقد إسلامي موحد باسم (الدينار الإسلامي).

– إقامة مشاريع تنموية واقتصادية مشتركة بين الدول الإسلامية لتنسيق وسائل الإنتاج وضمان التكامل الاقتصادي والتنموي عن طريق تخطيط سليم للمنشآت الصناعية والتنموية وتجنب الوقوع في أخطاء الإنتاج الصناعي المتماثل والاستعاضة عنه بالإنتاج الصناعي المتكامل.

– التوسع في إنشاء البنوك الإسلامية في جميع الدول الإسلامية.

– تسهيل تنقل الأشخاص وانتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية للاستفادة من الخبرات والكفاءات والثروات المالية والبشرية في تطوير تلك البلاد واستغلال الإمكانات الطبيعية والفنية على أفضل وجه ممكن .

ثانيا: أهم الآثار الاقتصادية المتحققة من دعوة الرابطة لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة

إن فكرة السوق الإسلامية المشتركة لم تتمكن من الخروج إلى حيز الوجود حتى الآن إلا أن الأمانة العامة للرابطة ترى أن الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تخل من فائدة وآثار اقتصادية عظيمة،

---

١ - مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الدورة الثانية المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الثاني ١٤٠٠هـ.

كازدياد الوعي لدى المسلمين وبدأ التفكير الجدي من قبل بعض المهتمين بالقضايا الإسلامية في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى انتشار المصارف الإسلامية كنتيجة عامة لفكرة انتشار السوق الإسلامية، وتحول كثير من المصارف التجارية في معاملاتها إلى معاملات إسلامية، بشكل جزئي أو كلي، لمسايرة واقع الأمة الإسلامية ،وأسواقها التي تدعو إليه رابطة العالم الإسلامي.

المبحث الثالث

ضرورة العودة إلى النقود الإسلامية

إن سقوط قاعدة الذهب وارتباط العملات بالدولار أدى إلى كثرة الأزمات الاقتصادية وتواليها على العالم، ويحصد ثمارها الدول الضعيفة فتزداد فقرا، وسنحاول عرض النظام النقدي العالمي قبل وبعد اتفاقية بريتون وودز، لنذكر بالدينار الإسلامي وقت الخلافة الإسلامية، وننوه إلى العودة إليه من أجل تحقيق استقرار اقتصادي، يؤدي إلى تنمية حقيقية.

وسنتطرق إلى ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: انهيار قاعدة الذهب وإرساء نظام بريتون وودز.

المطلب الثاني: نظام النقد العالمي الجديد وظهور العملة مجهولة القيمة.

المطلب الثالث: أزمة النظام النقدي العالمي لعام ٢٠٠٨م وانهيار الاقتصاد الاستهلاكي.

المطلب الرابع: العودة إلى النقود الإسلامية (الدينار الإسلامي).

المطلب الأول:

انهيار قاعدة الذهب وإرساء نظام بريتون وودز(نظام الصرف بالذهب)

سار العالم بقيادة بريطانيا، طيلة فترة القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى (من ١٨٢١م إلى سنة 1914)، وهو ملتزم بنظام (القاعدة الذهبية)، حيث يتم معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو

العكس بسعر رسمي ثابت، وما يتعامل به من أوراق قانونية تصدرها المصارف المركزية هي أوراق نائبة، أو بديلة عن ذهب هو غطاء لها 100%، حتى إنه كان لهذه الدول مسكوكات ذهبية مقدرة بمقدار معين، ونسب ثابتة لباقي مسكوكات الدول الأخرى.

شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقرارا نقديا دوليا وتعاون وازدهار في مجال التجارة الدولية. حيث كانت الحسابات التجارية بين الأقطار يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب وفقا للآلية التالية:

حينما تستورد بريطانيا سلعا من فرنسا فهذا يعني تدفق الذهب من بريطانيا إلى فرنسا فينتج عنه عجز في بريطانيا وفائض في فرنسا. وان انخفاض احتياطي الذهب في بريطانيا سوف ينتج عنه انخفاض في عرض النقد وسيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع فيها، وبالتالي تكون أقل من أسعار السلع في فرنسا أو في الخارج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البريطانية فترتفع صادراتها حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري، وبالمقابل فإن تدفق الذهب إلى فرنسا سوف يؤدي إلى ارتفاع احتياطاتها من الذهب وبالتالي زيادة العرض النقدي ومنه ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لسلعها فيتجه الميزان التجاري إلى وضع التوازن، إن أساس الذهب يعد من الناحية النظرية آلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول.

فنظام النقد الدولي، وهو قائم على الذهب يتميز بالحيادية وعدم التحيز، فليس هناك مجال لأن تحدث أزمات اقتصادية، ولا مشاكل مالية أو نقدية، فالكل يسعى لتوفير ما أمكن من هذا المعدن الثمين ليكون لديه رصيد يقوّي به اقتصاده، ويغطي به أوراقه القانونية الورقية المتداولة.

لما بدأت الحرب العالمية الأولى، واتسع نطاقها، واتسع نطاق متطلبات المجهودات الحربية والنفقات العسكرية، خرج الأمر عن إطاره المعتاد، وبدأت الدول في إصدار نقد ورقي قانوني إلزامي، وبكميات هائلة جداً تتساوى مع حجم النفقات الحربية، فانفرط عقد نظام النقد الدولي، لأن كل إمكانيات الدول المتحاربة قد سخّرت لهذه الحرب، وغدت وقوداً لها.

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى، وحاولت الدول المنتصرة الإفاقة من هذه المحنة المدمرة، انعقد مؤتمر "جنوة" للدول الكبيرة، وبحثوا فيه ضرورة العودة إلى نظام (القاعدة الذهبية)، ولكن الانضباط حسب هذه القاعدة يحتاج إلى لملمة جميع الأطراف، ثم الاتفاق على معايير وقواعد تعود بها المياه إلى مجاريها، فإذا بالعالم يصطدم بكارثة اقتصادية، وأزمة مالية مدمرة هي أزمة ١٩٢٩م، التي ابتدأت من أميركا، حتى دمرت اقتصادها كليا، ثم اتسعت حتى عمّت العالم بأسره، وبقيت هكذا مستعصية على أي علاج حتى بدأت الحرب العالمية الثانية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أرسيت قواعد جديدة للنظام الدولي في مؤتمر "بريتون وودز"، فطبقا لاتفاقية بريتون وودز لسنة ١٩٤٤م، التي أنشأت صندوق النقد الدولي، سعر تعادل عملة كل بلد عضو في الصندوق قد عبر عنه بدلالة الذهب أو الدولار الأمريكي من الوزن والعيار السائدين في أول يوليو ١٩٤٤م (٣٥ دولار للأوقية من الذهب الخالص)، وقد التزمت الدول الأعضاء عموما، بأن تحافظ على هذه الأسعار التعادلية لعملاتها، إما عن طريق بيع وشراء الذهب بحرية في حدود هامش ضيق من الأسعار، أو عن طريق العمل على إبقاء أسعار الصرف السوقية الفعلية في حدود 1 % فوق أو تحت سعر التعادل الرسمي[١].

ولا تسمح الاتفاقية للعضو بأن يغير سعر التعادل الرسمي لعملته إلا لتصحيح " اختلال أساسي" في ميزان مدفوعاته وفقط بعد التشاور مع الصندوق، وعادة إذا كان التغيير المقترح لا يزيد عن 10 % من سعر التعادل المبدئي، أما إذا كان التغيير المقترح يزيد عن 10 %، فإن للصندوق الحق في أن يوافق أو يعترض[٢].

كان الدولار، ابتداءً من سنة ١٩٤٦، عندما بوشر العمل باتفاق بريتون وودز، مغطى بالذهب بنسبة ١٠٠٪ وبقي كذلك حتى سنة

١- منشورات مجلة الوعي،نظام النقد الدولي (٤): تاريخ تقويم العملات المؤثرة في العالم، العدد٢٠٠، تشرين الثاني ٢٠٠٣م، من الموقع:
http://www.al-waie.org/issues/207/article.php?id=13_0_3_0_C تاريخ التصفح: ٢٠١١/٠٧/٠٢.

٢ - نفس المرجع السابق.

١٩٦٠، وهذا يعني أن أصحاب الأرصدة من الدولارات إذا أرادوا تبديله بالذهب بالسعر الرسمي، استناداً إلى بنود الاتفاقية المذكورة، فإن الولايات المتحدة تستطيع تأمين ذلك بسهولة، وهكذا سار نظام النقد الدولي، طوال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الخمسينيات، سيراً حسناً، وهذا يرجع إلى الأسباب التي جعلت من الدولار الأميركي نقداً قوياً ثابتاً، لا يمكن أن يُشكّ في قيمته، واستقر الدولار، ما أدى إلى استقرار نظام النقد الدولي، ولكن الأمر لم يدم طويلا.

انهيار نظام بريتون وودز: منذ نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات انقلب الوضع رأساً على عقب وبدأت الأزمات النقدية الحادة بالانفجار فعلياً منذ ١٩٦٧، ثم تعاقبت بعد ذلك، لكن بوادر الاضطرابات أخذت في الظهور منذ نهاية الخمسينات، وبالتحديد في مطلع ١٩٥٨م، حيث خسرت الولايات المتحدة من أرصدتها الذهبية، في الفترة الممتدة من شهر كانون الثاني ١٩٥٨ إلى شهر كانون الأول ١٩٦٠، خمسة مليارات دولار.

كان حجم هذه الأرصدة سنة ١٩٥٨ (٢٢,٨) ملياراً من الدولارات، وانخفض في سنة ١٩٦٠ إلى (١٨,٨) مليارا[١]، ويعود السبب في ذلك إلى أن كمية الدولارات في الخارج، رسمية كانت أو خاصة، ازدادت بنسبة محسوسة، حيث أخذت السلطات النقدية المسئولة في

---

١ - نفس المرجع سابق

العالم تلمس تراكم العجز في ميزان المدفوعات الأميركي، وعندئذٍ بدأت الثقة بالدولار تتهاوى، مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب.

أخذ الأفراد يسارعون إلى اكتناز الذهب، كما أخذت المصارف المركزية تطلب من الولايات المتحدة الأميركية تبديل قسم من أرصدتها بالذهب، وأخذت تسدد عجز ميزان مدفوعاتها بالدولار فقط دون استعمال الذهب، وقد بلغت أزمة الذهب أشدّها سنة ١٩٦٠، عندما أخذت بعض المصارف المركزية تضاعف طلبها على الذهب، من الولايات المتحدة الأميركية، ومن سوق لندن أيضاً.

ويمكن القول أنه، لأول مرة منذ ١٩٥٤، وصل الطلب على الذهب مستوى لم تعد كميات الذهب المستخرجة جديداً تكفي لتلبيته، وهكذا ارتفع الذهب في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٥ من (٣٥) دولاراً للأونصة، حسب بريتون وودز، إلى (٤٠) دولاراً[1]، فاضطرت الولايات المتحدة، أمام هذه الأحداث الخطيرة، وطلبت معونة البلدان الرئيسية في العالم من أجل معالجتها، وبذلك تم إنشاء (مجمع الذهب).

رأت أميركا أن هذا النظام يثقل كاهل الاقتصاد الأميركي، ويوقع دولارها واقتصادها في ورطة لا تستطيع الوقوف أمامها، وهي صرف الدولار بالذهب؛ فلما اتسع نطاق إصدار النقد الورقي الإلزامي، وكانت المصارف المركزية العالمية ملتزمة بضمان حمايته، وتسهيل عملية صرفه، بموجب اتفاقية بريتون وودز، أرادت أميركا إلغاءها،

---

١ - نفس المرجع السابق

فقامت بعدة إجراءات علاجية كمقدمة للتخلص من نظام النقد الدولي، ومن أهم هذه الإجراءات، الإجراء الذي دخل حيّز التطبيق العملي في أول ١٩٧٠، ويعرف باسم «حقوق السحب الخاصة» أو كما يطلق عليه في بعض الأحيان «الذهب الورقي»، وكان الهدف من هذه الإجراءات أن تجعل من الدولار النقد الدولي بكل ما في هذه الكلمة من معنى؛ لتتخلص من التزامها باستبدال الدولار بالذهب، ويوضع نظام الصرف بالذهب على الرفّ، كما وضع من قبله نظام القاعدة الذهبية، في نهاية الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز.

المطلب الثاني

نظام النقد العالمي الجديد وظهور العملة مجهولة القيمة

في ١٧ نوفمير ١٩٧٥م، ظهر " إعلان رامبوييه" متضمنا قرارين منفصلين من شأنهما تقرير مصير العالم وتنميط حياة كل فرد وهما البند ١١ والبند ١٢، وجاء فيهما الآتي[١]:

البند١١: ستبذل السلطات النقدية (في الدول الخمس المشتركة بالإضافة إلى إيطاليا التي انضمت في نهاية المؤتمر) كل جهودها لمقاومة كل تغيرات غير متوقعة في أسعار الصرف في أسواق العملات. البند ١٢: ستقوم الدول الصناعية الغنية بتغطية العجوزات في الموازين التجارية للدول النامية.

---

١ - للاستزادة انظر: فؤاد النمري، الكارثة الكونية الوشيكة(انهيار نظام النقد العالمي)، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد٣٢٥١، تاريخ ٢٠١١/٠١/١٩، من الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=242404 تاريخ التصفح:

في إعلان رامبوييه[1] عام ١٩٧٥م، اتخذ زعماء الدول الرأسمالية الخمس الكبرى قراراً هو أخطر قرار في تاريخ البشرية، وهو إخراج نقودهم من الأسواق فلا تعود الأسواق رأسمالية تعمل بقانون القيمة الرأسمالية، وعندما لا تخضع النقود لقانون القيمة في السوق فإنها تغدو مجهولة القيمة تحكمها مفاعيل أخرى مجهولة غير مفاعيل السوق، **فلا تعود البضاعة حينئذٍ تساوي النقود مجهولة القيمة ولا تلك النقود تساوي البضاعة**، وهكذا تتعطل دورة الإنتاج الرأسمالي (نقد ـ بضاعة ـ نقد).

البند رقم (١١) في إعلان رامبوييه نص على أنه " ستبذل السلطات النقدية في الدول الخمس المشتركة ـ بالإضافة إلى إيطاليا التي انضمت في نهاية المؤتمر ـ كل جهودها لمقاومة كل تغيرات غير متوقعة في أسعار الصرف في أسواق العملات"، هذا يعني تعطيل نفاذ قانون القيمة البضاعية على نقود هذه الدول، لتصبح عملاتها مكفولة بتعهد هذه الدول مجتمعة بالحفاظ على قيمة نقودها دون أن تكلف نفسها بتحديد تلك القيمة عن طريق توفير الغطاء اللازم من الذهب أو الإنتاج البضاعي ولا بتحديد ذلك الغطاء، **وهكذا أستبدل الغطاء المادي لهذه العملات (الذهب أو الإنتاج البضاعي) بغطاء معنوي عماده " الثقة "، مجهولة القيمة ومجهولة الإيفاء.**

---

١ - في قلعة رامبوييه التاريخية في ضواحي باريس في ١٥ نوفمبر ١٩٧٥م، عقد رؤساء الدول الرأسمالية الأغنى في العالم بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، مؤتمرا للمصادقة على القرارات التي تمت المحادثات عنها في ديسمبر ١٩٧٤م في اجتماع عاجل دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، لإيجاد حل للازمة الخطيرة التي تعاني منها الرأسمالية وفي ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ ظهر إعلان رامبوييه إلى الوجود.

انهيار النظام الرأسمالي بدأ في الولايات المتحدة الأميركية قبل غيرها بسبب أنها استنفذت كل قدراتها في مقاومة الشيوعية وفي الحرب الفيتنامية أخيراً، وهكذا ساقت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الرأسمالية الأغنى إلى مؤتمر رامبوييه الذي **شرّع التعامل بالعملات المكشوفة**، إذ أخذت تصدر تريليونات الدولارات المكشوفة دون حساب.

وهناك مجموعة من الاقتصاديين الخبراء كانت قد قدرت قبل سنتين أن الولايات المتحدة الأميركية قد أصدرت منذ العام 1975م حوالي **٦٠٠ تريليون من الدولارات**، والتي لا تغطيها **إلا الثقة**، حيث كان المركز الرأسمالي يتقدم ويغتني من خلال التبادل غير المتكافئ، بضائع مصنعة مقابل مواد خام، بعد رامبوييه الرأسماليون؛ توقفوا عن تصنيع البضائع، واستبدلوا ذلك "بتصنيع" **النقود المكشوفة** "، التي لا تكلفهم إلا الحبر والورق.

في الإمبريالية كان التبادل التجاري يحقق قسطاً من العدالة، **أما اليوم فالدول التي كانت إمبريالية لم تعد تصدر إلى البلدان الأخرى سوى النقود المكشوفة المفرغة من كل قيمة**، تنهب ثروات البلدان الأخرى مقابل لا شيء، مقابل نقود لا قيمة لها، لأنها تحقق عوائداً أكثر بكثير من عوائد الإمبريالية، ومع ذلك فإن انقطاع عمالها عن العمل الرأسمالي الإنتاجي وتحولهم إلى الطبقة الوسطى **التي تنتج الخدمات** انعكس في قصور حقيقي في الإنتاج المادي وفي الثروة، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الغرق بالاستدانة.

الديون الأجنبية على الدول الرأسمالية سابقاً تقع في بندين، أولهما يتمثل في تراكم العجوزات المتوالية في ميزان المدفوعات، فمثلاً يصل العجز اليوم في الميزان الأميركي إلى نحو تريليون دولاراً سنوياً، وثانيهما ديون مؤجلة ومجهولة القيمة تتحقق تبعاً لمقادير العملة المكشوفة الصادرة عن الدولة المعنية وهي بمثابة سندات مستحقة الإيفاء دائماً وفي كل أجل.

والسؤال المطروح: حتى متى تتعاظم هذه المديونية وأين ستصب في نهاية المطاف؟

الدول التي تخلت عن نظام الإنتاج الرأسمالي وتحولت فيها الطبقة العاملة إلى طبقة وسطى متحررة من العمل المأجور لا تستطيع بحال من الأحوال أن تعود إلى الخلف، إلى نظام الإنتاج الرأسمالي، بناءا عليه فإن الدول الرأسمالية ستغرق في الاستدانة أكثر فأكثر.

ثمة من يتساءل عن الجهة الدائنة طالما أن العالم كله مدين !!

ما هو حدي وقاطع في هذا الشأن هو حقيقة أن مسار تطور حياة العالم منذ العام ١٩٧٥ عندما كان مجموع الديون الدولية ٧٠ ملياراً من الدولارات فقط وحتى اليوم ومجموعها ٧٠ تريليوناً، أي بزيادة ألف ضعف هو مسار خاطئ دون شك، وأن التطور الظاهر في حياة الشعوب هو تطور كاذب ومصطنع حيث أنه تحقق بثروة لا تملكها الشعوب أو الدول، المعالجة الدفترية لهذه المسألة هي أن ينتج العالم من الثروة ما يزيد عن إنفاقه خلال فترة محدودة بمقدار الدين المتراكم عليه، وهذا

لا يمكن تحقيقه إلا إذا تخلّى العالم عن نمط الإنتاج السائد، وهو إنتاج الخدمات الفردي وعاد كله إلى نمط الإنتاج الرأسمالي.

كيف لنظام ينفق أكثر مما ينتج أن يستمر في الحياة ؟

العالم ومنذ سبعينيات القرن الماضي درج على أن ينفق أكثر مما يستهلك وهذا يتم فقط باستهلاك جزء من الثروات التي امتلكها العالم فيما قبل السبعينيات، هذه الثروات تناقصت حتى اليوم بما قيمته ٧٠ تريليوناً من الدولارات وهو مقدار الدين، لكن موجودات العالم القديم محدودة في نهاية الأمر وستستهلك خلال سنوات قليلة؛ فكيف سيتدبر العالم أموره حينذاك ؟؟ تلك هي الكارثة الكونية التي ننذر منها؛

ولكن **الخيار البديل لذلك هو أن تستفيق الأمة الإسلامية من غفلتها وتقرر العودة إلى تعاليم الإسلام واسترجاع الدينار الإسلامي.**

المطلب الثالث:

أزمة النظام النقدي العالمي لعام ٢٠٠٨م وانهيار الاقتصاد الاستهلاكي

يرى الدكتور " فؤاد النمري"[١] أن النظام الرأسمالي انهار في السبعينيات وقام نظام منافٍ له وهو الاقتصاد الاستهلاكي بديلاً عنه، الاقتصاد الاستهلاكي النافي إطلاقاً لأي تنمية حيث يدور سنوياً بمجمل الاستهلاك أكثر بكثير من مجمل الإنتاج، وترتب هذا جرّاء انكماش الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي انتقال جماهير غفيرة من الطبقة المنتجة للثروة (الإنتاج السلعي بالجملة) إلى الطبقة الوسطى التي لا تنتج إلا

١- للاستزادة انظر: فؤاد النمري، لا علاج للازمة الاقتصادية المماثلة، صحيفة المؤتمر، من الموقع: http://www.almutmar.com/index.php?id=200910271 تاريخ التصفح:

الخدمات التي ليست من الثروة، وحتى أن معظمها اليوم لا يخدم عملية الإنتاج المادي، بينما خدمة الإنتاج المادي هي وظيفتها الحقيقية والوحيدة.

من خصائص الخدمات هو أنها لا تدخل السوق مثل السلع كي تتحدد قيمتها التبادلية الأمر الذي يسمح لمنتجيها (الطبقة الوسطى) بمبادلتها بأكثر من قيمتها الحقيقية بادعاء جوهرها المعرفي، مما يسمح بالتالي للطبقة الوسطى بسرقة الطبقة المنتجة للثروة، وتحصيل بدلات لا تستحقها وإسرافها في الاستهلاك بالتالي مثل هذا النظام الاستهلاكي النافي للتنمية، التي هي سنّة حياة البشر، لن يعمّر طويلاً إلى ما يتجاوز عمره المحدد بعمر الدورة الاقتصادية الكاملة وهو ٣٣ عاماً بتقدير أساتذة علم الاقتصاد.

أعلنت الدول الخمسة الكبار ضماناتهم مجتمعين لعملاتهم وهو ما يعني فصلها عن قيمتها التبادلية في السوق و عدم السماح بانخفاض قيمتها، مع أن الدولار الأميركي كان يعاني من انهيار مروّع أرغم إدارة نيكسون على الخروج من معاهدة الغطاء الذهبي (بريتون وودز) في العام ١٩٧١م، ثم إعلان خفض قيمة الدولار مرتين في سنتين متتاليتين ١٩٧٢ و ٧٣ في مواجهة تدهور قيمته التبادلية في سوق العملات، الأمر الذي دعا الدول الخمسة الغنية الكبرى (G5) إلى عقد مؤتمر "رامبوييه" وإعلانها ضمنياً انهيار النظام الرأسمالي.

انهيار النظام الرأسمالي أخذ شكل الاقتصاد الاستهلاكي من جهة والعولمة من جهة أخرى، بدءاً بإخراج عملات هذه الدول وأولها الدولار من سوق التبادل مما مكنها من إصدار ما شاءت من النقود دون تدهور

قيمتها في الأسواق بفضل حمايتها بلعبة مصرفية تآمرت على لعبها الدول الخمسة الغنية، وظل هذا النظام يدور بإدارة ما سمّي بدولة الرفاه حتى أنه لم يعد تجد في العام ٢٠٠٨م ما تستهلكه هذه الدولة، وانتهى الأمر إلى وجوب رحيل الاقتصاد الاستهلاكي، إلى أن يختفي ويخلي المسرح العالمي مرة واحدة وإلى الأبد.

ويرى "فؤاد النمري" أنه لا يمكن بحال من الأحوال معالجة الاقتصاد الاستهلاكي وإطالة عمره لأي فترة إضافية أخرى، فالطبقة الوسطى أتت على كل الثروات في العالم التي كان النظام الرأسمالي قد خلقها عبر عمره الممتد لثلاثة قرون، ولم يعد يجدي طباعة أوراق مالية لا تستبدل حتى بقوة السلاح كما ظلت تفعل الولايات المتحدة حتى اليوم منذ العام ١٩٧٥م.

إن نظام الإنتاج السائد اليوم في العالم ليس نظاماً رأسمالياً بحال من الأحوال، فالنظام الرأسمالي انهار في السبعينيات وانهارت معه سوقه الرأسمالية المسماة بالسوق الحرة، وليس أدل على ذلك من أن الدول الخمس الغنية، كانت قررت في إعلان رامبوييه ١٩٧٥م تجريد عملاتها من قيمتها البضاعية رغم أنها كنقد هي المعادل الوحيد لمختلف البضائع وهذا هو أساس النظام الرأسمالي بمختلف أركانه؛ فلو أن النظام الرأسمالي ما زال فاعلاً ومحتفظاً بسوقه الرأسمالية لانكشفت حالاً القيمة البضاعية لدولار ما بعد رامبوييه وبانت حقيقته كما كانت تتكشف قبل رامبوييه وتتدهور سريعاً خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٧٥)، حتى اضطرت الإدارة الأميركية أن تنسحب من معاهدة بريتون وودز في

العام ١٩٧١ التي تفرض تغطية ذهبية بنسبة ٢٠%من كتلة الدولة النقدية، ثم تعلن رسمياً تخفيضاً لقيمة الدولار في سنتين متتاليتين ١٩٧١ و ٧٢، ولما استطاعت الولايات المتحدة أن تبيع إلى العالم ٦٠٠,٠٠٠ مليار دولار رغم أن قيمتها الحقيقية هي دون الصفر.

أزمة نظام الإنتاج الرأسمالي المعروفة لا تبدأ بإفلاس البنوك، بل تتماثل بداية بما يسمى بالكساد وهو ما يعني التباطؤ في عمل المصانع وإنتاج البضائع بسبب عدم تصريف البضائع المتكدسة في الأسواق، لأن جماهير المستهلكين ليس لديها الأموال الكافية التي تمكنها من شراء هذه البضائع، حيث أن الأموال مكدسة في البنوك لحساب الرأسماليين.

لكن حالة الأزمة الراهنة ليست كذلك إذ أن مختلف البنوك ودور المال قد خسرت أموالها وأفرغت خزائنها، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية، حيث بدأ ظهور الأزمة، في سوقها جفاف شديد مما يضطر الإدارة الأميركية إلى استيراد معظم إنتاج الشرق الأقصى من البضائع الاستهلاكية؛ فهي تستورد سنوياً من الصين وحدها بما قيمته ٣٨٤ ملياراً من الدولارات ولا تصدر إليها بالمقابل أكثر من 61 ملياراً.

من يدرس الأزمة الحالية عليه أن يقارن بين وظيفة البنوك في النظام الرأسمالي ووظيفتها في الاقتصاد الاستهلاكي الحالي، حيث كانت البنوك في النظام الرأسمالي تعطي قروضاً لتوظيفها بصورة عامة في التوسع الرأسمالي، فيغتني الرأسمالي ويصبح قادراً على تسديد

القرض مع الفوائد المترتبة ويغتني البنك بالتالي، أما البنك في الاقتصاد الاستهلاكي فيعطي قروضاً للمستهلكين، يستهلكون الثروة ولا يضيفون إليها شيئاً، بل أكثر من ذلك فالاستهلاك المتزايد يعكس أثراً سلبياً يحد من دائرة الإنتاج الرأسمالي ويثقل عليها فتبطئ دورتها. وهذا هو الفرق بين دور البنك في الاقتصادين، في الأول يقترض الرأسماليون فيغتني المجتمع وفي الثاني يقترض المستهلكون فيفتقر المجتمع.

أسرفت الطبقة الوسطى في الاقتراض فأصبحت الولايات المتحدة الأميركية اليوم أفقر دولة في العالم بعد أن كانت أغنى دولة في منتصف القرن الماضي، فهي مدينة اليوم رسمياً بحوالي خمسين ألف ملياراً من الدولارات وفعلياً بما يزيد عن خمسمائة ألف مليار، لن تستطيع الولايات المتحدة بالطبع تسديد كل هذه الديون الخيالية، وما الأزمة الماثلة إلا نذر كارثة انهيار الولايات المتحدة ومعها الاقتصاد العالمي.

والحل في رأينا وفي رأي الكثير من الباحثين الاقتصاديين المسلمين هو أن تستفيق الأمة الإسلامية من غفلتها وتقرر العودة إلى تعاليم الإسلام واسترجاع الدينار الإسلامي.

المطلب الرابع:

العودة إلى النقود الإسلامية (الدينار الإسلامي)

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : جاء بلال إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بتمر برني، فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم : من أين هذا ؟ قال بلال : كان عندنا تمر رديء ، فبعت منه صاعين بصاع ليطعم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك : أوه أوه ! عين الربا ، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر، ثم اشتر به[1].

نفهم من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم مقايضة كمية من التمر بكمية لا تساويها من التمر . وأعلن أن هذه المقايضة هي جوهر الربا، ولكن هناك دليل أن مقايضة عدد من الجمال بعدد لا يساويه من الجمال هي حلال، فعن يحيى بن مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيها صاحبها بالربذة[2].

والسؤال الآن طبعا هو لماذا حرمت مقايضة كميتين مختلفتين من التمر ولم تحرم مقايضة عددين مختلفين من الجمال؟

والجواب على هذا السؤال نجده في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يشرح فيه ماهية النقود وهو:

عن أبي سعيد الخدري قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر

---

١ - رواه البخاري ومسلم

٢ - موطأ الإمام مالك.

بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي فيه سواء)[1].

ونفهم من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قرر ثلاثة أمور بوضوح كبير وهي[2].

- النقود في الإسلام إما أن تكون معادن ثمينة كالذهب و الفضة أو سلع أخرى كالقمح والشعير والتمر والملح، وهي سلع تستهلك بشكل اعتيادي كغذاء، ولكن يمكن حفظها(تخزينها) فترة طويلة من الزمن قبل بيعها أو مقايضتها، فعندما لا يتوفر ما يكفي من الذهب والفضة، في سوق المدينة يستعمل الناس بدلا عنها كنقود سلعا كالتمر، فالتمر متوفر في السوق بكمية كبيرة ويمكن تخزينه لمدة طويلة بدون تلف، ومنه فإن مقايضة عدد من الجمال بعدد لا يساويه من الجمال تعد حلالا، لأن الجمال لا تستعمل كنقود إطلاقا، أما مقايضة مقدار من التمر بمقدار لا يساويه من التمر فقد لزم تحريمه، لأن التمر كان يستعمل كنقود، والسماح بهذه المقايضة يعني فتح الباب أمام الذين يقرضون النقود بالفائدة.

- عندما استعمل الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح (قس على ذلك الأرز والسكر وغيرها.مما يطول حفظه.) كنقود، كانت

---

١ - صحيح مسلم، في المصنف، كتاب البيوع والأقضية تحت رقم ٢٩٧٨(٣٦٣)، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المصنف، دار الفكر. ١٩٩٤، الجزء٥.

٢ - للاستزادة انظر: عمران حسين، الدينار والدرهم الإسلامي في القرآن، ترجمة تمام عدي، نشر مسجد الجامعة، ترينيداد وتوباغو، ٢٠٠٧ .

قيمة النقود في داخل النقود لا خارجها، وبذلك قرر الحديث أن النقود في الإسلام يجب أن تمتلك قيمة ذاتية.

- كانت النقود دائما من خلق الله، وهي سلعة خلقها الله تعالى وهو الذي أعطاها قيمتها، وهو الرزاق، خالق المال.

ومما سبق يمكن أن نصف النقود في سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أنها[1]:

- معادن ثمينة أو سلع كما وصفت أعلاه.
- نقود لها قيمة ذاتية.
- نقود من خلق الله والله تعالى هو جعل لها قيمة وهو خالق المال.

وقد ذكر الله تعالى الذهب والفضة في القرآن في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: **(يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)**[2]، وينبه الله تعالى المسلمين إلى أن اليهود والنصارى سوف يستمرون في سرقة أموال البشر بواسطة الكذب والخداع، وسيحاولون جمع الذهب والفضة وكنزها وسيكون عقابهم وخيما في الدنيا والآخرة.

ومما سبق نفهم أن الله تعالى خلق الذهب والفضة من أجل استعمالها كنقود، ولأغراض أخرى طبعا كالزينة.

---

١ - عمران حسين، الدينار والدرهم الإسلامي في القرآن، ترجمة تمام عدي، نشر مسجد الجامعة، ترينيداد وتوباغو، ٢٠٠٧.

٢ - سورة التوبة، الآية ٣٤.

والواضح أن العالم بأسره يدفع ثمن تخليه عن النقود الذهبية والفضية واستبدالها بنقود ورقية منذ القرن العشرين ولوقتنا الحاضر.

١- **تاريخ الدينار الذهبي الإسلامي:** أستعمل الدينار الذهبي قبل الإسلام، ولما بعث النبي عليه الصلاة والسلام ظل يتعامل بالدنانير البيزنطية، وقد كان وزن الدينار ٤,٢٥غرام من الذهب الخالص، وكان الفرس يتعاملون بالدرهم، فكان الدينار الذهبي البيزنطي يعادل ١٠ دراهم ساسانية (فارسية)، وفي عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وضعت الدولة الإسلامية بصماتها على العملات، رغم الإبقاء على أسماء جهة السك والتاريخ الروماني المنقوش على القطع المعدنية، وذلك بضرب الدراهم الفضية على الطريقة الكروية، ووُضِعَ معيار النقدين على أساس ١,٤٣ درهم فضي لكل دينار ذهبي، إلى جانب إضافة عبارات إسلامية، مثل: **" الحمد لله، محمد رسول الله، لا إله إلا الله."**

وحين بويع الخليفة الراشد عثمان بن عفان نقش على الدراهم الساسانية عبارة "الله أكبر، بسم الله". وقد تم تداول نقود البيزنطيين في الفترة الإسلامية الأولى حتى تولى عبد الملك بن مروان الخلافة خلال العهد الأموي (65-86)هـ/ (٦٨٤- ٧٠٥م)، فأمر بضرب مسكوكات إسلامية خالصة؛ حيث قام الحجاج بن يوسف الثقفي بأمر الخليفة عبد الملك في سنة ٦٦هـ بضرب أول درهم إسلامي من الفضة الخالصة منقوش عليه كلمة التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له."

وفي سنة ٧٣هـ/٦٩٢م، شرع عبد الملك بن مروان في عملية تعريب منظمة للمؤسسات والنظم في البلاد التي فتحها المسلمون، وأنجز في عام ٧٧هـ عملية ضرب الدينار الذهبي، ويعد ذلك أول مسكوكة إسلامية بالكامل من الذهب الخالص لا تحمل صورًا أو أسماءً لحكام غير مسلمين، وتعبر الآيات القرآنية المنقوشة على الدينار الذهبي عن أسس العقيدة الإسلامية. فقد كتب في وسط وجه المسكوكة كلمة التوحيد "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وفي المحيط أضيف اسم الرسول عليه الصلاة والسلام إلى جزء من آية التوبة على هيئة شعار" : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"، كما جاءت عبارة الوسط على الظهر جزءا من سورة الإخلاص "الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد."

وتم الحفاظ على شكل الدينار الذهبي طوال العهود الإسلامية إلى زمن الخلافة الإسلامية العثمانية التي كان لها قطعها من الدينار الذهبي والدراهم الفضية الإسلامية.

وبعد سقوط الدولة العثمانية وسقوط البلاد الإسلامية فريسة الاستعمار أصبحت تابعة لعملات مستعمريها، إلى أن حل الدولار محل الذهب قطعيا.

٢- **عودة الدينار الذهبي من ماليزيا:** في العصر الحديث تحقق حلم الدينار الذهبي الإسلامي كعملة موحدة للدول الإسلامية، حيث تعود فكرة إعادة التعامل بالدينار الذهبي الإسلامي إلى البروفيسور "عمر

إبراهيم" رئيس دار سك العملات الإسلامية ومؤسس شركة الدينار الإلكتروني ومؤسس منظمة المرابطين الدولية، وكانت أبرز مشروعاته الدينار الذهبي الإسلامي ليحل محل الدولار الأمريكي، ويقلص هيمنته ويكون الدينار الذهبي الإسلامي منافسا له، وبذلك تكون الوحدة الاقتصادية الإسلامية وقيام السوق المشتركة بينهم بعملة موحدة للدول الإسلامية .

لقد صدر أول دينار ذهبي إسلامي في عام ١٩٩٢م، وذلك بوزن يعادل (٤,٢٥) جرامات من الذهب، وتطورت فكرة الدينار في عام ١٩٩٧ إلى الدينار الإلكتروني، وهو نظام تبادل يستعمل فيه الذهب كنقد من خلال معاملات تتم عبر الإنترنت، والدينار الإلكتروني هو تطوير لنفس فكرة العملات الذهبية بحيث يمكن دفع مبلغ من المال والحصول على بطاقة ذهبية تعادل قيمة المدفوع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[١].

وقامت ماليزيا باستخدام الدينار الذهبي الإسلامي في عام ٢٠٠٣م في مجال تجارتها الخارجية بدلاً من الدولار الأمريكي، في خطوة تهدف إلى جعل الدينار عملة موحدة للتبادل التجاري بين الدول الإسلامية وتم تطويره بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية وكعملة إسلامية موحدة.

وللتعامل بالدينار الذهبي الإسلامي فوائد عديدة منها[٢].

---

١ - الدينار الإسلامي الحديث: www.wikipedia.org

٢ - أحمد بن عبدا لرحمن الجبير، الدينار الذهبي الإسلامي، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، السعودية، العدد١٥٣٨٥، التاريخ٢٠١٠/٠٨/٠٨. راجع الموقع الالكتروني للصحيفة: http://www.alriyadh.com/section.home.html.

- انه عملة نموذجية تسهم في تسهيل التجارة الدولية وزيادة حجمها.
- يقلل من عمليات المضاربة في العملات الورقية،
- يزيد من حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية لأنه من الذهب وسعره مستقر، ويتحدد سعره حسب سعر الذهب وبذلك يتفادى خطر المضاربة بخلاف العملات الورقية المختلفة،
- لا يحمل أي آثار تضخمية،
- كما أن الاعتماد على الدينار الذهبي الإسلامي كوحدة نقدية موحدة بين دول العالم الإسلامي سوف يسهم بإذن الله في تخفيض تكاليف صرف العملات وتحويل الفوائض المالية إلى دول العجز المالي وتقوية مركزها العالمي والاقتصادي وبذلك تتحقق أمنيات وأهداف المصارف الإسلامية.

وسنتعرض في المبحث الموالي إلى تجربة ماليزيا الرائدة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الرابع:
تجربة ماليزيا الناجحة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي

رفضت ماليزيا ومنذ حصولها على الاستقلال النموذج الرأسمالي الذي يعمل على تركز الثروة في أيدي القلة كما فعل الانجليز الذين جعلوا ثروة ماليزيا في أيدي القلة من الصينيين، بينما عاش المالاويون السكان الأصليون تحت خط الفقر.

ويرى د. "محاضير"[1] أن ماليزيا تمثل العصر الذهبي لسف المسلمين، ويرى أن ماليزيا اتخذت مدخلا أصيلا ينسجم مع روح وجوهر الإسلام، فبدأت أولاً بتحقيق النمو، وحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي وبعدها تم اتخاذ المعالجات التي تكفل المساواة، الأمر الذي لم يحظ باستحسان الغرب الذي يؤمن بأن البقاء والثراء هما فقط للأقوياء على حساب الفقراء.

ولهذا سوف نحاول أن نلم بالجوانب التي طبقت فيها ماليزيا الاقتصاد الإسلامي من خلال خمس مطالب وهي:

المطلب الأول: التعريف بماليزيا.

المطلب الثاني: رفض التبعية الاقتصادية للغرب.

المطلب الثالث: تطبيق سياسات تنموية وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الرابع: تأصيل المعاملات التي تحرم الربا وتفعيل العلاقات مع البلدان الإسلامية.

المطلب الخامس : حلول إسلامية للمشكلات التنموية.

المطلب الأول:

التعريف بدولة ماليزيا

ماليزيا بلد استوائي تقع في جنوب شرق آسيا، تبلغ مساحتها ٣٢٩,٧٥٨ كم مربع، وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في أغلب دول جنوب شرق آسيا، وتتكون من ثلاثة عشر ولاية احد عشر في

١- الدكتور محمد محاضير رئيس الوزراء السابق لماليزيا والزعيم الروحي والقائد لعملية التجديد وتطبيق الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا.

ماليزيا الغربية واثنتان في الشرقية، يفصل بحر الصين الجنوبي بين ولاية صباح وولاية سرداق إلى شمال غرب جزيرة بورينو، يحدها من الشمال مملكة تايلاند، وبحر الصين الجنوبي، أما من الجنوب فتحدها إندونيسيا، ومضيق جوهر الفاصل بينها وبين سنغافورة، ومن الغرب مضيق ملفا الذي يفصل بينها وبين إندونيسيا،وتحدها ولاية بورينو التابعة لإندونيسيا من الشرق.

عاصمتها كوالالمبور، تقدر مساحتها ٢٣٤ ألف كم مربع ، عملتها ريجنت، أما عن نظام الحكم ملكي، ولغتها المالاوية، ديانتها الإسلام، حيث دخل الإسلام إليها عن طريق التجارة بين المسلمين وشبه جزيرة الملايو، وفي عام 675 هـ أسلم ملك ملقا، إحدى مناطق الملايو وتسمى باسم السلطان محمد شاه، وتبعه رعاياه وخلفه في الحكم ابنه مظفر شاه، وكانت ملقا هي نقطة انطلاق الإسلام إلى باقي الجهات.

يبلغ عدد سكان ماليزيا ٢٨ مليون نسمة،[١] موزعين بطريقة غير متوازنة، فتوجد نسبة كبيرة منهم في شبه جزيرة ماليزيا، والغالبية في الساحل الغربي، حيث تتكون التركيبة السكانية في ماليزيا من ثلاث عناصر رئيسية وهي :

١ - محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية" مهاتير محمد ... والصحوة الاقتصادية"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص٦.

– العنصر الملايو الذي يتركز على سواحل ماليزيا الشرقية و الغربية والغالبية العظمى تتجمع في المدن والموانى – ويمثل هذا العنصر أكثر من نصف السكان بنسبة ٦٧,٤ %[١]، وهم السكان الأصليون لماليزيا.

– العنصر الصيني وهم الوافدون من الصين الجنوبي خلال فترة الاستعمار البريطاني، ويمثلون ٢٤,٦ %[٢]من إجمالي السكان.

– العنصر الهندي وقد جاء بهم الاستعمار أيضا في القرن الماضي، ويمثلون ٧,٣ %[٣]من إجمالي السكان.

وأما بالنسبة للتركيب العمري لسكان ماليزيا، فإن صغار السن الأقل من 15 سنة يشكلون ثلث السكان، وفئة الرجال والبالغين والكهول حتى سن الستين أكثر من ستين بالمائة، والباقي من كبار السن بنسبة لا تتجاوز خمسة بالمائة من السكان، وترتفع نسبة السكان الحضر وأبناء المدن إلى أربعين بالمائة، والباقي هم سكان الريف والجبال.

ويشكل المسلمون ما نسبته ٦٠,٤ %من اجمالي السكان، أما البوذيون فغالبيتهم الساحقة من الصينيين ويشكلون ١٩,٢، وتبلغ نسبة المسيحيين ٩,١%، وأغلبهم من الصينيين، و٦,٣ % من الهنود الذين يدينون بالهندوسية.[٤]

---

١ - نفس المرجع السابق، ص١٣.
٢ - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
٣- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
٤ - نفس المرجع السابق، ص١٣.

تعتبر ماليزيا أكبر بلد في العالم ينتج المطاط الطبيعي، فهي تنتج 44 %من إنتاج العالم كما أنها تنتج ثلث التصدير العالمي[1].

تعتبر الزراعة هي القطاع السائد في البلاد، فماليزيا من أكبر منتجي زيت النخيل، وتصدر منه 79,5 [2] ، كما تصدر جزء كبير من الناتج النفطي، وتحتل المركز الثالث عشر عالميا من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي والثاني والعشرون من احتياطي النفط[3]، وهي أيضا المصدرة الأولى للفلفل الأكحل، وتزرع الأرز، ولكن بنسبة قليلة، كما تنتج جوز الهند والأناناس ودقيق النخيل وقصب السكر ومنتجات زراعية أخرى[4].

أما بالنسبة للصناعة فإن لها دور هام في التنمية الاقتصادية في ماليزيا، فهي ثالث أكبر منتج للقصدير في العالم بعد البرازيل واندونيسيا[5]، كما تقوم ماليزيا بتصنيع و تصدير الأجهزة الاليكترونية و الأحذية المصنوعة من المطاط وكذلك النسيج ومنتجات صناعية أخرى.

يتمتع الماليزيون بمستوى عال من الحياة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٤٨٠٠ دولار سنويا، كما انخفض معدل

---

١ - إسماعيل ياغي، محمود شاكر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

٢ - نفس المرجع السابق، ص ٢٨٢.

٣ - محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية" مهاتير محمد ... والصحوة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص٨.

٤ - إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص ٢٨٢

٥ - محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص٨.

البطالة ليصل إلى ٥% في عام ٢٠٠٩م، وتطور الناتج المحلي الإجمالي ليصل عام ٢٠٠٩م إلى ٣٨١ بليون دولار، بمعدل نمو٧,٢ %سنويا[١].

المطلب الثاني

رفض التبعية الاقتصادية للغرب

أول ما بدأت به ماليزيا في تطبيقها للاقتصاد الإسلامي هو إدراكها تمام الإدراك أن التبعية الاقتصادية منافية لشرع الله تعالى ولتعاليم الإسلام الحنيف لذلك سعت جاهدة بإدارتها الحكيمة إلى جعل ماليزيا بلدا متقدما ومنتجا من خلال تطبيق برامج إنمائية مخالفة لتلك التي جاءت بها أدوات العولمة المدمرة والتي شكلت تحولا تاريخيا في مسيرة ماليزيا التنموية نحو التقدم.

وقد مرت التجربة الماليزية في إطار توجهها للأخذ بمبادئ وقيم الإسلام بعدة مراحل كان أبرزها مرحلة (د. محاضير محمد)، حيث قام بعمل مزاوجة بين إحداث طفرة تنموية في ماليزيا متوافقة مع استخدام جيد للعلاقة بين الإسلام والتنمية .

أدركت ماليزيا ضرورة التحرر من التبعية التي أرادها الغرب وهو التخصص في تصدير المطاط والقصدير، ولذلك قامت في عام ١٩٧١م بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات وأعطت من خلاله حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي عام ١٩٨٣ أنشأت البنك الإسلامي الماليزي وسمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق

---

١ - نفس المرجع السابق، ص٨.

النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.

وخلال الأزمة الاقتصادية التي ضربت جنوب شرق آسيا بكاملها عام ١٩٩٧م، والتي حدث فيها انهيار كبير لقيمة العملات الوطنية، فإن ماليزيا رفضت الانصياع ""للروشتة"" الدولية المتمثلة في القروض الربوية (المحرمة) الضخمة التي عرضها صندوق النقد الدولي، وقد رأى (د. محاضير) ببعد نظره أن اللجوء لهذه المؤسسات سيتسبب في "كارثة" على ماليزيا، نظراً لفلسفة هذه المؤسسات التي تقوم على الاستغلال والإغراق في الديون وخدمة الديون، واعتمدت ماليزيا على قدراتها الذاتية في تدبير الخسائر الناتجة عن الأزمة.

ومما ساعد على نجاح التجربة التنموية لماليزيا وتحررها من التبعية هو رفضها لمنافسة السلع الأجنبية الصناعات الوطنية التي تشبع السوق المحلي، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها المدفوع نحو ٢ مليون دولار يسمح لها باستخدام خمسة أجانب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة.

وهكذا انتهجت ماليزيا سياسة **الاعتماد على الذات**، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة بالإضافة إلى الاعتماد على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة ١٩٧٠م إلى ١٩٩٣م ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠%.

المطلب الثالث

تطبيق سياسات تنموية وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي

اتخذت الدولة الماليزية مجموعة من السياسات التنموية التي تخدم تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، من هذه المبادئ مبدأ الملكية المتوازنة لعناصر الإنتاج والذي تم تحقيقه، من خلال: سياسة "الخصخصة" التي أخذت مساراً مختلفاً عن جميع الدول التي طبقتها، فقد جرت الممارسة في البلدان الأخرى التي تبنت الخصخصة على بيع الأصول والشركات الحكومية للمستثمرين الأجانب، بينما في ماليزيا تم بيعها للمواطنين المالاي بما يكفل تواجدهم وتمثيلهم اقتصاديا في أعلى المستويات.

كما قامت بخفض الضرائب على الاستثمارات الخاصة وعلى أرباح الشركات، كما قامت بإعادة هيكلة القطاع العام ووقف إنشاء مشروعات عامة جديدة من أجل فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

وبينما كان القطاع الصناعي يسهم بنسبة ١٠ % من الناتج القومي الإجمالي سابقا، أصبح يمثل قرابة ٣٥ % من الناتج القومي الإجمالي للبلاد وقرابة ٨٠ % من الصادرات الماليزية، واعتبر النشاط الصناعي التصديري المحرك الأساسي لعجلة التنمية في ماليزيا حيث حقق فائضا تجاريا قيمته ٢,٨ مليار دولار[١].

---

١ - نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٩، ص١٣١.

اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، كما هدفت خطة السياسة الاقتصادية الجديدة إلى إعادة هيكلة المجتمع من خلال القضاء على الفقر، وعلى التفاوت في الدخول، وتوفير الفرص المتساوية للعمل الاقتصادي مع إعطاء الأولوية للملاي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية حيث انخفضت معدلات البطالة في ماليزيا لتعادل نسبتها العديد من البلدان المتقدمة.

وقد حققت هذه السياسة أهدافها إذ توصلت ماليزيا من خلالها إلى تحقيق "هدف الوحدة والتكامل القومي"، ما يعرف بـ "**التوازن الاقتصادي بين الأعراق**" حيث تم إعادة توزيع الثروة لصالح المالاي الذي ارتفع من ٢,٤٪ إلى ٣٠٪، كما أفرزت هذه السياسة نتائج هامة من حيث توافر طبقة وسطى ماليزية شكلت حوالي ٤٥٪ من إجمالي القوى العاملة في ماليزيا[١].

ثم قامت الحكومة بوضع رؤية إستراتيجية مستقبلية أطلق عليها اسم "**رؤية ٢٠٢٠**"، هذه الرؤية تهدف لنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث ركزت على التنمية المتوازنة والشاملة ودعم الوحدة الوطنية وصولاً إلى مجتمع أقوى اتحاداً وأكثر عدالة.

وقد قامت فلسفة التوزيع العادل للثروة والدخل في ماليزيا على أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وهى:

١- هدى ميتكيس، كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا(النموذج الماليزى للتنمية) ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢٦

- تحقيق المساواة التامة في الحصول على الحقوق الأساسية بين جميع أفراد المجتمع على اختلاف طوائفه، والتي تتمثل في العيش الكريم اللائق بآدمية الإنسان، وفي عدم التمييز ضد المواطنين على أساس من الدين أو العرق أو الأصل أو مكان الميلاد في المحاسبة أمام القانون.

كما تم تعديل تعريف خط الفقر المتمثل في الحد الأدنى من الدخل ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من المأكل والملبس والمسكن وغيرها من الاحتياجات الأساسية إلى ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية ومن مياه الشرب النقية، والصحة، والتعليم، والمواصلات ... الخ.

- العمل على زيادة حجم الإنتاج القومي "الثروة الاجتماعية" ثم إعطاء الفئات المحرومة نصيباً أكبر من هذه الزيادة دون مصادرة ثروة الأغنياء التي كانت تتبع من خلال سياسة التأميم التي قامت بها الدول الاشتراكية في التعامل مع الأغنياء، والتاريخ أثبت أن المجتمعات التي حاولت تطبيق المساواة التامة لم تجن غير الفشل، وهذه السياسة ضد روح الإسلام وضد مبادئه، ومن هنا لم تلجأ إليها القيادة الماليزية التي رأت أن الأجدى توفير الحماية والمساعدة للفقراء على حساب الأغنياء عن طريق الضريبة التصاعدية[1].

١- محمد السيد سليم، النسق السياسي العقيدي لمحاضير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٥.

- تحقيق التوازن الاقتصادي الاجتماعي من خلال تخفيض عدد من يعيشون تحت خط الفقر، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الفقر في ماليزيا قلت من ٧١ % بعد الاستقلال إلى ١% الآن[١].

المطلب الرابع:
تأصيل المعاملات التي تحرم الربا وتفعيل العلاقات مع الدول الإسلامية

قامت ماليزيا بتأصيل المعاملات الإسلامية بمراحل متوالية من خلال القوانين والتشريعات التي أصلت للمعاملات المالية الإسلامية **الخالية من الربا** وتشمل:

- إصدار قانون المصارف الإسلامية لعام ١٩٨٣م والذي – بناء عليه – أُنشِئَ البنك الإسلامي الماليزي في نفس العام، والذي يزاول كافة الأعمال المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

- إصدار قانون التكافل لعام ١٩٨٤ الذي يسمح بإنشاء شركات التكافل الإسلامية التي تمارس أعمال التأمين الإسلامي الخالية من الفوائد الربوية[٢].

- إصدار قانون الاستثمار الحكومي عام ١٩٨٣م الذي أتاح للحكومة إصدار شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية باعتبارها من الأصول عالية السيولة الضرورية لقيام البنك الإسلامي الماليزي بمزاولة أعماله

---

١ - محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

٢ - أونج أدك حسين، نظرة عامة على النظام المصرفي الاسلامى في ماليزيا ، في ملتقى التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٥

بعيداً عن الأوراق التجارية الربوية كأذونات الخزانة أو سندات الحكومة[1].

- إصدار قانون البنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية لعام ١٩٨٩م الذي سمح للبنوك التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية تحت مسمى "الخطة المصرفية اللاربوية".

- كما قام البنك المركزي بإنشاء المجلس الاستشاري الشرعي عام ١٩٩٦ الذي يتولى الإشراف على الخدمات المصرفية الإسلامية، وشركات التكافل وأسواق رأس المال.

والغرض من هذه الخطوة: تمكين هيئة شرعية مستقلة من إصدار فتاوى موحدة مما يبسط أسلوب العمل، ويساعد على التنسيق بين جميع المؤسسات التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي فيما يخص مسائل الشريعة لمنع تضارب الآراء التي تؤدي إلى الفوضى والاضطراب.[2]

- تم إجراء العديد من التعديلات على قوانين الضرائب بما يعطي مساحة أكبر للعمل المصرفي بدون فوائد.

وقد أثمرت محاربة الربا عن نتائج ممتازة حيث بدأ غير المسلمين في تجنب المعاملات الربوية لما أدركوا أخطارها وأضرارها على الاقتصاد الوطني وهذا ما أكده وزير الشئون الدينية بماليزيا .

---

١ - حيدر بن يحيى، اعتبارات السياسة النقدية عند تطبيق العمل المصرفي الاسلامى في بيئة تقليدية ، في ملتقى التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الكويت، محرم ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص١٤٩.

٢ - محمد رازف عبد القادر، دور البنك المركزي في تحديد سياسات ونظم العمل المصرفي في ماليزيا والإطار الرقابي، ملتقى التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي، الديوان الأميري ، اللجنة الاستشارية العليا، الكويت ، ٩ - ١٢ مارس ١٩٩٧.

- إنشاء العديد من المؤسسات المالية الداعمة للمصارف الإسلامية مثل إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلى جانب عدد آخر من المؤسسات المحلية المساهمة في تطوير وتنمية المالية الإسلامية مثل الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، والتي تركز على إجراء البحوث الشرعية في تنمية وتطوير المالية الإسلامية وغيرها كثير لا مجال لذكرها هنا .

ومن أجل تأصيل معاملات إسلامية صحيحة أدركت ماليزيا خطر الدولار وأن النظام النقدي العالمي الحالي أضر بالكثير من الشعوب ولم يحقق ما هو مطلوب منه، فكانت أول من بادر إلى استرجاع الدينار الذهبي الإسلامي من أجل التحرر من الدولار والحفاظ على البلد من الأزمات الاقتصادية التي تأتت بسبب الدولار، فقامت باستعماله في معاملاتها الدولية.

كما سعت ماليزيا إلى تفعيل علاقتها بدول العالم الاسلامى في أكثر من ناحية ويأتي في مقدمتها تنشيط دورها في المنظمات الإسلامية التي تجمعها وهذه الدول ومن أبرزها منظمة المؤتمر الاسلامى والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "أيسيسكو ".

أيضا أخذت قضايا العالم الإسلامي منعطفاً كبيراً في السياسة الخارجية الماليزية خاصة القضية الفلسطينية، وقضية (البوسنة والهرسك)، وقضية (كوسوفو)، وقد أخذ الدعم الماليزي لقضايا العالم

الإسلامي أشكالاً عدة منها المساعدات المالية الماليزية لإعادة البناء في البوسنة، والتي قدرت بحوالي ١٢ بليون دولار[١].

كما تبنت المقترح المتعلق باستخدام دينار الذهب في التعامل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كخطوة أولى لتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينهما، وللتخفيف من سطوة الدولار الأمريكي[٢].

ومنذ عام ٢٠٠٣ بدأت ماليزيا استخدام الدينار الإسلامي في مجال تجارتها مع بعض الدول، وهى تجربة حققت نجاحا ملموسا حيث يتم تداولها في العديد من دول العالم، ويتضاعف العدد كل عام تقريبا.

المطلب الخامس

حلول إسلامية للمشكلات التنموية

رأت القيادة الماليزية أن القيام بنهضة ماليزيا لا يكون ببناء دولة إسلامية تطبق قواعد الشريعة الإسلامية تطبيقاً صارماً، حيث يصعب تطبيق الإسلام بشكل كامل في مجتمع متعدد الأعراق والأديان، فحاولت البحث عن حلول لمشكلات التنمية تتلاءم مع الواقع، دون الخروج أو الابتعاد عن الأهداف العامة للإسلام.

---

١ - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٠.

٢ - أحمد الرشيدي، جابر سعيد عوض، السياسية الخارجية لماليزيا اتجاه المنظمات الدولية(السياسة الخارجية الماليزية)، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١٦.

وفي هذا السياق تم تطوير رؤية للإسلام كإطار عام وكلي للتنمية يتماشى مع واقع المجتمع الماليزي المنفتح على كافة الثقافات والأفكار والسياسات التي تفيد في تحقيق التنمية، لذا شهدت الحياة الاقتصادية ازدهارا واهتماما كبيرا من خلال برامج التنمية الماليزية على مستوى الاقتصاد والتعليم والإعلام، وذلك من خلال قيام المؤسسات التعليمية والخدمية والإعلامية والمصرفية الإسلامية، وكذلك تأسيس نظم التمويل والتأمينات والضمانات الإسلامية، وإصلاح الإدارة والقوانين والمحاكم الشرعية والتعديلات الدستورية اللازمة لمنح سلطات أكثر للهيئات القضائية الشرعية[1].

وفي عام ١٩٦٣م تفردت ماليزيا بإنشاء صندوق ادخار الحج (تابونغ حاجي) الذي كان يعمل على توفير نفقات الحج للمسلمين الماليزيين الراغبين في أداء فريضة الحج بأقل التكاليف ودون الوقوع في الربا، وطبقا لأهداف الصندوق تستثمر المبالغ المجمعة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ويستفيد المشترك إلى جانب ادخار نفقات الحج بالحلال، أيضا الحصول على عائد استثماراته، وبذلك تساهم المدخرات في التنمية الاقتصادية.

وقد قامت الحكومة بتعديل قانون العقوبات بما يجعله أكثر اتفاقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تم افتتاح الجامعة الإسلامية

١- محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية : تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، برنامج حوار الثقافات، دار السلام، القاهرة، ١٤٠١ هـ- ٢٠٠٧ م، ص٥٩٢

الدولية عام ١٩٨٣م، كجامعة متطورة تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية، وتم طرح مقررات إلزامية عن الحضارة الإسلامية في الجامعات تدرس للمسلمين وغير المسلمين[١].

إن التجربة الاقتصادية الإسلامية في ماليزيا اتفقت إلى حد بعيد مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، فقد اهتمت بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية مع الاهتمام بتحقيق العدالة بين المناطق المختلفة بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى؛ فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات.

كما اهتمت الدولة بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعاً فلم تهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد، أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

خلاصة:

تحدثنا في هذا الفصل عن ضرورة التحول إلى الاقتصاد الإسلامي من خلال أربع مباحث، في المبحث الأول تحدثنا عن الأسباب التي تقودنا إلى هذا التحول من خلال أربع مطالب في المطلب الأول عرضنا موقف الإسلام من التبعية الاقتصادية، وتحدثنا في المطلب الثاني عن فشل الأنظمة الاقتصادية الوضعية في قيادة العالم وبينا في المطلب

---

١ - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٢.

الثالث أن الاقتصاد الإسلامي يحمي من الأزمات الاقتصادية، لننوه في المطلب الرابع بإسهامات رابطة العالم الإسلامي في العودة إلى تبني الاقتصاد الإسلامي.

وفي المبحث الثاني تحدثنا عن ضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال أربع مطالب تحدثنا فيها عن مفهوم التكامل الاقتصادي، وعن ضرورة إنشاء سوق مشتركة للدول الإسلامية، وعرضنا المزايا والمعوقات التي يواجهها التكامل بين الدول الإسلامية، لننوه في الأخير بمجهودات رابطة العالم الإسلامي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

وفي المبحث الثالث تحدثنا عن ضرورة العودة إلى الدينار الإسلامي من خلال خمس مطالب عرضنا من خلالها تطور نظام النقد العالمي إلى غاية الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨، لنذكر بالدينار الإسلامي وننوه بالعودة إليه.

وفي المبحث الأخير قمنا بعرض تجربة ماليزيا الناجحة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي كمثال يحتذى به من خلال أربع مطالب.

ومن كل ما سبق استنتجنا ما يلي:

- إن التبعية الاقتصادية بكل مظاهرها التي عليها حال الدول الإسلامية اليوم مرفوضة شرعا، ومنها ما يصل إلى درجة التحريم كالتعامل بالربا.

- فشلت الأنظمة الاقتصادية الوضعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في العالم، بل تسببت في أزمات زادت من حدة الفقر وتركز الثروة في أيدي دول قليلة تتحكم في مصائر الشعوب.
- يعتبر الاقتصاد الإسلامي النظام الأمثل لتحقيق استقرار اقتصادي عالمي وتنمية حقيقية بعيدا عن الأزمات الدورية التي عودتنا عليها الرأسمالية.
- تسهم رابطة العالم الإسلامي بنشر الاقتصاد الإسلامي، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
- ضرورة إنشاء سوق مشتركة بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية.
- انهيار قاعدة الذهب تسبب في اختلال توازن الاقتصاد العالمي، ولا بد من الرجوع إليها.
- انهيار النظام الرأسمالي بدأ في الولايات المتحدة الأميركية بعد مؤتمر رامبوييه الذي شرّع التعامل بالعملات المكشوفة، إذ أخذت تصدر تريليونات الدولارات المكشوفة أي المزورة فعلاً دون حساب.
- انهيار النظام الرأسمالي أخذ شكل الاقتصاد الاستهلاكي من جهة والعولمة من جهة أخرى، بدءاً بإخراج عملات هذه الدول وأولها الدولار من سوق التبادل مما مكنها من إصدار ما شاءت من النقود وانتهى الأمر إلى وجوب رحيل الاقتصاد الاستهلاكي، إلى أن يختفي ويخلي المسرح العالمي .

- الـدينار الإسـلامي الـذهبي هـو الحـل الأمثـل، لاقتصـاد متـوازن ومستقر من دون أزمات.
- تعتبر ماليزيا نموذجا مثاليا في تطبيق الاقتصاد الإسـلامي، والخـروج من التبعية الاقتصادية، واعتبارها في مصاف الدول المتقدمة.

وسنتطرق في الفصل الموالي إلى دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الـدول الإسـلامية مـن التبعيـة الاقتصـادية مـن خـلال عـرض انجـازات البنـك الإسلامي للتنمية.